سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الأمنية الإقليمية بعد احتلال العراق في عام 2003

Policies of the G.C.C Regarding the Security Challenges in the Region After the Occupation of Iraq 2003

إعداد الطالب

عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي

401110264

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كليـة الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2014-2013

التفويض

أنا عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي

التوقيع:

التاريخ: / / **2014**

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الآمنية الاقليمية بعد احتلال العراق في عام 2003.

وقد أجيزت بتاريخ / /2014

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1- ا.د. محمد حمد القطاطشة	رئيساً	....
2- د. انصاف جميل الربضي	عضواً خارجياً	....
3- د. محمد جميل الشيخلي	عضواً ومشرفاً	....

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين ، لا إله إلا الله يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ، الشكر لله على توفيقه.

و يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور محمد جميل الشيخلي لتفضله بالإشراف على رسالتي ، ولما بذله معي من جهد ، و منحني من علمه ووقته طوال فترة إعداد الرسالة حتى رأت النور ، فله مني كل التقدير والاحترام .

كما أشكر زملائي في الدراسة الذين كانوا عوناً لي .

الإهداء

إلى جدي عبد الله الذي عشت معه أجمل أيام حياتي وآلمني فراقه أثناء كتابتي للرسالة ، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

إلى والدي و والدتي رعاهم الله ومتعهم بالصحة والعافية ، فهم خير من يهدى له هذا العمل ولهم كل المحبة والعرفان .

إلى زوجتي التي عانت وصبرت على كثرة غيابي وسفري لإتمام دراستي وآزرتني ، وقدمت يد العون فلها التقدير والثناء .

إلى إخوتي وأخواتي وبناتي وولدي عمر من أحبهم وأهديهم محبتي وإخلاص ودعائي.

إلى شباب الإسلام في كل مكان على أرض الأمة وأرض الاغتراب .

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الأمنية الإقليمية بعد احتلال العراق في عام 2003

إعداد : عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي
إشراف الدكتور : محمد جميل الشيخلي

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير التحديات الخارجية على المنظومة الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : **أن سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتأثر تأثراً سلبياً بالتهديدات الخارجية التي تنعكس على أمنها واستقرارها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003** ، اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي ، للإجابة على أسئلة الدراسة التالية :

1. ما التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003؟
2. ما السياسات المتبعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة التحديات الأمنية الخارجية ؟

أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة :

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعاني من مشكلات وعوائق متعددة في سبيل الوصول إلى سياسات موحدة فإتحاد كامل بين دوله ، ولا يبدو أن الأمر متحقق قريباً .

ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة :

1. ضرورة توحيد السياسات الدفاعية والاقتصادية والخارجية بين دول مجلس التعاون بشكل حقيقي فعال وبشكل عاجل تجنباً لانفراط عقد مجلس التعاون مما يضاعف المخاطر على دول الخليج .

Policies of the G.C.C Regarding the Security Challenges in the Region After the Occupation of Iraq 2003

Prepared by: Abdulaziz Ismail Al Failakawi
Supervised by: Dr. Mohammed Gamil Al Shekhaly

The problem of this study lies in seeking to know the extent of the foreign challenges' impact to the security system of Gulf Cooperation Council. Such study starts from the assumption that: **GCC policies are adversely affected by the external threats which reflect on its security and establishment following U.S occupation of Iraq in 2003**. The study relied on the analytic descriptive approach so as to present answers and solutions for the problem in question along with answering the following study's questions:

1. What are the challenges faced by the G.C.C after the U.S. occupation of Iraq in 2003?
2. What are the policies taken by G.C.C to face the external security challenges?

Findings:

1- GCC suffers from several problems and obstacles in order to reach standardized policies to achieve the entire union between the states; it does not seem to be achieved soon.

Recommendations:

1- It is necessary to consolidate the economic and defense and foreign policies among the GCC in a real, effective and urgent basis in order to avoid the breakup of the Cooperation Council, which doubles the risks to the Gulf States.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة :

المقدمة :

مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة إقليمية عربية تتكون من ست دول تطل على الخليج العربي وهي الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان ، تأسس المجلس في 1981/5/25 في الرياض وأصحاب فكرة تأسيسه هما الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت الراحل والشيخ زايد آل نهيان رئيس الإمارات الراحل .

ومن خلال الاطلاع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يتضح أن الغرض من وجوده هو التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها ، وتقوية الروابط بين شعوبها .

ويتكون المجلس من المجلس الأعلى وهو السلطة العليا ويتشكل من رؤساء الدول ورئاسته دورية ، وهناك هيئة تسوية المنازعات يشكلها المجلس الأعلى حسب الحاجة ، ومن أجهزته المجلس الوزاري ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويجتمع مرة كل ثلاثة شهور وأخيراً الأمانة العامة وتختص بإعداد الدراسات والتقارير التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري وكذلك تقوم بالتحضير للاجتماعات .

كانت الحرب العراقية الإيرانية من أبرز أسباب فكرة إنشاء المجلس ، وذلك لصد الأخطار والتهديدات الخارجية المحتملة ، حيث قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتأسيس قوات عسكرية مشتركة تحت اسم

درع الجزيرة في 1982 ومنذ تأسيس المجلس حتى يومنا هذا يتعرض مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحديات وتهديدات أمنية خارجية متنوعة ، فقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 حدثاً

هاماً لمختلف الأطراف الإقليمية منها والدولية كون هذه الحرب تحتوي على عدة أهداف يراد تحقيقها ، وتتمثل هذه الأهداف بالجوانب الاقتصادية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية .

ستقوم الدراسة بتسليط الضوء على آثار الاحتلال الأمريكي للعراق وبالتحديد المخاطر الأمنية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتحاول الدراسة إظهار شكل السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل تنامي نفوذها الأمني والسياسي داخل العراق ، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسبب سعيها انجاز المشروع النووي الإيراني ، أخيراً تحاول الدراسة بيان تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وازدياد النفوذ الإيراني بالمنطقة وتأثير ثورات الربيع العربي على سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

أولاً : مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير التحديات الخارجية على المنظومة الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمتمثلة بالخطر الإيراني الذي ظهر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9 وزرع الفتن الطائفية بغية زعزعة الاستقرار والأمن بالمنطقة مما يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى بالمنطقة ، كما تكمن المشكلة في معرفة مدى تأثير الربيع العربي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية وصعوبة تحديد طبيعة الربيع العربي .

ثانيا : أسئلة الدراسة:

ستجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

1- ما التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003؟

2- ما تأثير ثورات الربيع العربي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟

3- ما السياسات المتبعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة التحديات الأمنية الخارجية ؟

ثالثا : أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعاً مهماً يتعلق بالتحديات الخارجية التي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي .

وتأتي أهمية الدراسة من أهمية المعلومات المتعلقة بالتحديات الخارجية أما من الناحية العلمية فهي إضافة دراسة إلى الدراسات المتعلقة بالموضوع، كما يستفيد من الدراسة الباحثون في مجال العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالربيع العربي .

رابعا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إظهار حجم آثار الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى المحلي داخل العراق وعلى المستوى الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران .

2- مدى تأثير ثورات الربيع العربي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

3- التعرف على السياسات المتبعة من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة التحديات الخارجية.

خامسا : فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتأثر تأثراً سلبياً بالتهديدات الخارجية التي تنعكس على أمنها واستقرارها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 .

سادسا : حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة ما بين عامي (2003- 2012) بعد حرب الخليج الثالثة .

سابعا : محددات الدراسة :

تتمثل الصعوبات لتي تواجه الدراسة بالتالي :

1. صعوبة الحصول على معلومات تتعلق بقضايا الأمن القومي .
2. أن الدراسة شملت العديد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً في الحصول على المعلومات المتزايدة بسبب تنامي ثورات الربيع العربي .

ثامنا : مصطلحات الدراسة:

سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وهي السياسات التي لجأ إليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً بعد غزو واحتلال العراق ، سواء كان على مستوى علاقاته الإقليمية أو الدولية ، مثل الإجراءات المضادة للإرهاب (غير الإجراءات العسكرية) ، وكذلك الإجراءات الإقليمية لحظر انتشار أسلحة التدمير الشامل ، وبالتوافق مع الأهداف السياسية المعلنة من قبل الأمم المتحدة ، وفي إطار شرعيتها الدولية ، مما أدى إلى تعميق التكامل بين دول المجلس واعتماد سياسات أمنية مشتركة ، ودعم التعاون الاقتصادي . (الجاسور 2011 : 385)

ويعرفها الباحث : أنها سياسات متبعة من قِبل منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية .

التحديات الأمنية والإقليمية :

هو حماية الأمة من خطر الاعتداء عليها من قبل قوي أجنبية خارجية ، حيث يقوم المجتمع بتصرفات تساعده على حماية نفسه وحفظ وجوده . (طشطوش 2012 : 65)

ويعرفها الباحث إجرائياً بالتحديات الأمنية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 مروراً بتصاعد الدور الإيراني بالعراق .

ثورات الربيع العربي :

يعرفها الباحث بأنها ثورات عربية سلمية شعبية قامت لتغيير أنظمة الحكم من خلال التظاهر والوقفات الاحتجاجية في الشارع ، أدت في نهاية المطاف لإسقاط الأنظمة واستبدالها .

المبحث الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولاً : الإطار النظري للدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من رؤية النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، وهو مفهوم القوة لدى "هانس جي مورغنثاو" إذ إن العلاقات بين الدول تبنى على المصالح وإن الدول تسعى لتحقيق مصالحها بامتلاك القوة، وقد عرف مورغنثاو (Morgenthau) العلاقات الدولية بأنها تعزيز الدول لقوتها وميلها لانتهاج سياسة توازن القوى حتى تحقق المزيد من قوتها لتحقيق مصالحها، وحيث إن القوة العسكرية أحد عناصر القوة التي تسعى الدول لامتلاكها فإن الدول تدخل في ما يسمى بمعضلة الأمن، حيث إن محاولة دول تقوية

نفوذها بامتلاك قوة عسكرية فإن ذلك يدفع إلى أن تقوم دول مجاورة أخرى السعي لامتلاك قوة عسكرية تدخل الدول في سباق تسلح مما يدفع إلى التوتر بين الدول ، إذاً جوهر السياسات الدولية يتم الوصول إليه عن طريق واحد هو القوة (الخزرجي،2009 :215) .

ومن خلال المدرسة الواقعية يفسر "مورغانثو" السياسة الدولية على أنها صراع من أجل القوة ، ويصف العلاقات الدولية من خلال ترتيب وتنسيق المصالح والنشاطات المختبئة وراء مفهوم القوة ، ولكن السياسة الدولية كجزء من كل تتحدد من خلال الأهمية المركزية للمصلحة لذا فهو يؤكد على أنها تتمثل بالصراع من أجل القوة بين الدول القومية ، فكل قومية مشغولة بالصراع ، بينما التوزيع الإجمالي للقوة في النظام الدولي يكون على الشكل التالي :

1. المحافظة على الوضع القائم .
2. التوسع والسعي لمصالح إضافية باستخدام وسائل عسكرية واقتصادية وثقافية.

3. تحقيق الهيبة ، أي إشعار الآخرين بالتفوق والقوة إما بالوسائل الدبلوماسية أو كلاهما.

(الخزرجي، 2009 : 216)

ولا شك أن الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 قد خلف آثاراً جسمية على المستوى الداخل العراقي والمستوى الإقليمي ودول الجوار ، مما يحتم على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الحفاظ على الوضع القائم وحماية مصالحها من أي تطورات قد تحصل في المنطقة ، وهنا برز على السطح النفوذ الإيراني داخل العراق مستغلتاً الظروف التي يمر بها العراق وهذا النفوذ له عدة صور وأشكال سياسية وعسكرية ، فعلى

المستوى السياسي لا تستطيع الحكومة العراقية اتخاذ أي قرار مركزي دون مشاورة الجانب الإيراني ، وعلى المستوى العسكري تدعم المليشيات على الأرض لتحقيق مصالحها .

ثم إن الاحتلال الأمريكي للعراق يعتبر سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ التواجد العسكري البريطاني في الخليج وهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر ، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج ، إضافة لتمثيلها مصدر تهديد لأمن الخليج أيضاً ، بالإضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الذي كانت تخشاه دائماً دول الخليج والآن أصبح أمر واقع لا مفر منه (المجالي ، 2012 : 50).

السياسة الإيرانية انتهجت مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية ، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان من أسباب تأسيس مجلس التعاون في 25 مايو 1981 الاعتماد على نفسها في تحقيق أمنها من أي أطماع ، وهذه سياسة قديمة وحديثة ومتجددة .

سباق التسلح من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً مباشراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضاً أمن القوات الأمريكية المنتشرة في الخليج العربي ، بالإضافة إلى السعي الحثيث في البرنامج النووي الذي أكدت إيران مراراً وتكراراً أنه لأغراض سلمية وفشلت في إثبات ذلك ، أما مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد كرر عدم نيته الحصول على أسلحة نووية، و البرنامج النووي الإيراني يعتبر بالنسبة له أمراً خطيرا يهدد وجوده .

بالتزامن مع المخاطر الخارجية المتعلقة باحتلال العراق وبروز الخطر الإيراني ، برز تحدي خارجي جديد وهو ما يسمى بالربيع العربي وهي ثورات قامت بها شعوب عربية ضد حكامها وتمكنت من إسقاطهم وكان لها عدة أشكال واجتاحت هذه الثورات دول شمال أفريقيا (تونس ومصر وليبيا ثم انتقلت إلى شبه الجزيرة العربية بالتحديد باليمن) وهنا يجب على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يشرع بالإصلاحات السياسية فوراً للحفاظ على أمنه وأن يقوم بإقرار سياسات عامة ومشتركة تحقق المزيد من الرفاهية الاجتماعية والسياسية لشعوبه لكي يصبح مصدر قوة يحميه ولكي يتجنب مخاطر ما حصل بدول الربيع العربي ، مع علمنا باختلاف الظروف في تلك الدول عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا أن العالم العربي يتأثر كل قُطر بالآخر .

ثانيا : الدراسات السابقة :

1. الدراسات العربية:

دراسة بهجت ، جوهر (1996) بعنوان " **عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات وإرهاصات الداخل وضغوط الخارج** " تتنامى المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الخليج مع مرور الزمن ، ويواكب ذلك جملة من المشاكل الداخلية والخارجية التي تعيشها منطقة الخليج في أعقاب سنوات طويلة من الحرب ، إضافة إلى التزاحم الملحوظ لمصالح الدول الكبرى وأولوياتها فيها ، ولقد استهدفت هذه

الدراسة إبراز التحديات والمشاكل التي يواجهها مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى المحلى والخارجي خلال عقد التسعينات ، كما تناولت الدراسة مجموعة من المحاور الاقتصادية والسياسية والأمنية الناجمة عن مخلفات الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية وإرهاصات مستطيل التوتر الذي يشمل العلاقات المتضاربة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والعراق ومنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي وقد توصلت إلى نتائج مفادها أن التدخلات الخارجية في المنطقة هي أحد الأسباب التي لا تجعل العلاقات بين دول المنطقة تسير وفق آلية حسن الجوار ، وكذلك الوجود العسكري الغربي في المنطقة يلعب دوراً هاماً هو الآخر في العبث في العلاقات الخليجية .

دراسة العدواني ، (2003) بعنوان " **توازن القوى منطقة الخليج العربي مقتربات جديدة** " مبدأ توازن القوى في منطقة هامة وحساسة وغنية بالموارد لأمر جدير بالدراسة والبحث فهناك تنافس دولي على المنطقة وصراع إقليمي من ذلك هدفت الدراسة إلى بيان هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الخليج العربي باعتبارها أكثر الأقاليم التي تعرضت لاهتزازات وعدم استقرار في نظام توازن القوى الإقليمي خاصة بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وما تبعها من تغيرات تمثلت في التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والهيمنة وقيادة توازن القوى لصالحها على حساب القوى الإقليمية الأخرى ، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي ، ووصلت الدراسة لنتيجة أن حالة عدم الاستقرار هذه قادت دول الخليج العربية إلى إنشاء تكتل إقليمي تمثل في مجلس التعاون لدول الخليج الذي تأسس ليكن له موقع في خريطة توازن القوى لكن دون تأثير يذكر سوى محاولة دول المجلس الحفاظ على أمنها وسيادتها .

دراسة المهري،عبد العزيز عبد العزيز (2010) بعنوان " **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة من (1990-2010)** " تشكل منطقة الخليج أهمية إستراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات أو الموارد وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم خاصة بين القوى الكبرى ، وقد هدفت الدراسة إلى بيان التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي الجديد والتعريف بالنظام الإقليمي الخليجي والأمن الإقليمي الخليجي والتعاون الخليجي في المجال الأمني ، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على أمن منطقة الخليج العربي ، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي بحيث ركزت على الجوانب التاريخية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن مصادر تهديد أمن دول الخليج العربي متعددة فثمة مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية ومصادر تهديد داخلية تتعلق بالتركيبة الداخلية لهذه الدول ولقد أدى تنوع مصادر التهديد إلى تنوع في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي التي تهدف إلى مخاطبة هذه التهديدات والحفاظ على أمن تلك الدول ، وأظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي ويظهر والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول

الإقليم على أمن الخليج العربي ويظهر ذلك من خلال الحالة الأمنية للخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن القومي الإقليمي في تلك الحقبة .

دراسة الجرابعة، رجائي سلامة (2012) بعنوان " **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)**" سعت الدراسة إلى التعرف على الأثر الإستراتيجي الإيراني تجاه امن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة ما بين (1979-2011) بعدها الفترة التي أصبح خلالها الدور الإيراني يشكل تهديداً متنامياً كان له الأثر الأبرز في التأثير على السياسات

الخارجية التي تنفذها دول المنطقة ، ومن أهداف الدراسة التعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية العربية والتعرف على الإجراءات التي يجب على الدول العربية اتخاذها للحد من التهديد الإيراني لأمنها القومي ، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وكانت نتائج الدراسة أن القوى البشرية الإيرانية الهائلة انعكست على القوة العسكرية وبدا ذلك واضحاً خلال الحرب العراقية الإيرانية وكذلك من أهم النتائج التي توصل لها الباحث استمرارية إيران في دعم الجماعات الشيعية في داخل الوطن العربي واستخدامهم كأداة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تهديد الدول العربية من الداخل.

2. الدراسات الأجنبية

دراسة جرين 1996 بعنوان " **إيران وأمن الخليج** " هناك من يبالغ في التخوف من إيران وتتملكه الهواجس ولا يجد لها وجهاً مشرق ولا إيجابي وعلى النقيض هناك من يرى أن من حقها أن تكون دولة طموحة وأن جميع التخوفات تجاهها لا مبرر له على الإطلاق ، من هنا هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة إيران في تعزيز أمن الخليج العربي أو زعزعته أو كلا الأمرين معاً ، كما تهدف الدراسة إلى تحليل دور إيران في المنطقة الذي يكون دائماً على طرفي نقيض إذ يعتقد البعض أنها شر مطلق ومصدر تهديد ويعتقد البعض الآخر أنها قد أسيء فهمها إلى حد كبير ، وتهدف الدراسة إلى تجنب الآراء المتطرفة في محاولة لفهم السياسة الإيرانية مع الاهتمام لفهم العوامل الاقتصادية والسياسة الداخلية الإيرانية وأخيراً تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأيدلوجية في السياسة الخارجية الإيرانية ، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي ، أما أهم ما توصلت له الدراسة من نتائج أن إيران دولة ليست معادية بشكل مطلق وأنها تسعى لتصدير ثورتها الإسلامية وهذا أمر مشروع لها .

دراسة ساجدي (Sajedi–2009) بعنوان: "**الجغرافيا السياسية وأمن الخليج العربي: إيران والولايات المتحدة**"، بيّنت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي لاعتباره محور يربط بين دول أوروبا، وأفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. كما أظهرت أهمية هذه المنطقة لاحتوائها على أكثر من (63%) من احتياطيات النفط الخام و(40%) من موارد الغاز. وأظهرت أهمية وجود الأمن في دول الخليج العربي وذلك لتفردها في مكانة خاصة في السياسة الخارجية والبلدان المصدرة للنفط. وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي لم يكن لديها إدراك لأهمية أمن الخليج العربي، وتفتقر للثقة المتبادلة لكي يسود الأمن الجماعي بين دول المنطقة.

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة الاحتلال الأمريكي للعراق أو ما يسمى بحرب الخليج الثالثة ، ومدى تأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ، ومدى الإخلال بتوازن القوى في منطقة الخليج ، في حين ستركز هذه الدراسة على الربط بين الاحتلال الأمريكي للعراق وبروز الخطر الإيراني بشكل متصاعد ، أي

أن الاحتلال ساهم في تشجيع إيران وطموحاتها التوسعية في المنطقة ، كما ستتناول الدراسة تحدي خارجي على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو الربيع العربي .

رابعا : منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي يقوم على تناول الأحداث التاريخية لاحتلال العراق وانعكاساتها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتحليل ظاهرة التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بطريقة علمية منظمة .

الفصل الثاني

سياسات مجلس التعاون في مواجهة التحديات الأمنية

المقدمة :

لا يمكن إغفال أن موقع الخليج العربي هام واستراتيجي ، فهو حلقة اتصال على خطوط المواصلات بين الشرق والغرب منذ القدم ، فقد تنافست عليه منذ القرن السادس عشر عدة قوى ، ابتداء من البرتقاليين ثم الهولنديين والانجليز إلى القرن العشرين ثم قسمت الدول وحصلت إمارات الخليج على استغلالها ثم إلى العصر الحديث وظهور البترول وهو عصب الحياة العصرية ، فلا نتعجب إذاً عندما تكون المنطقة محط أنظار القوى الكبرى في العالم ، ولابد من كيان يجمع دوله ليقويها في مواجهة تلك الأطماع .

لقد جاء إنشاء مجلس التعاون في ظل ظروف صعبة تمر بها منطقة الخليج كانت سبباً مباشراً لإنشائه ، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية مشتعلة وفي بدايتها وهذا يشكل خطر أمني كبير فدولتين مجاورتين كبار تخوضان حرب قريبة من حدود دول الخليج وبالنظر لحجم القدرات العسكرية الخليجية مجتمعة في حينها نجد أنها بحاجة لتأسيس كيان يجمعها ويوحد سياساتها ، بالإضافة إلى نظرتها للبعد القومي العربي وعدم تقبلها لحماية أجنبية آنذاك .

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، من المنظمات الإقليمية وتنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الحديثة المنظمة للقانون الدولي كما هو حال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، وقد شجع ميثاق الأمم المتحدة على تأسيس تلك المنظمات لتساهم في معالجة القضايا الدولية المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتخفف الأعباء عليها ، وما يميز تلك المنظمات الإقليمية عن الدولية أنها تضم في عضويتها دول يجمع بينها عناصر مشتركة كاللغة والدين والتاريخ والانتماء الجغرافي الواحد كما هو حال مجلس التعاون .

جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك تمهيداً لإتحاد شامل كما هو واضح من خلال النظام الأساسي الذي أكد على ضرورة التعاون والتكامل بين دول المجلس سعياً إلى تحقيق الوحدة بينها ، فمنذ عام 1981 تاريخ نشأة المجلس وهو يسعى لمزيد من التجانس والتعاون وصولاً لهذا الهدف .

يعتبر مجلس التعاون منظمة دولية إقليمية لها ميثاق مكتوب وهو ما يسمى بالنظام الأساسي الذي حدد تشكيل المجلس وأجهزته ومهامه وامتيازاته وموقعه ودوراته وأهدافه ومبادئه ، وتسعى الدراسة لتوضيح ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإجراءات التنظيمية لمجلس التعاون .

المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية والأمنية لمجلس التعاون

المبحث الأول : الإجراءات التنظيمية لمجلس التعاون :

المقدمة :

المنظمة الدولية عبارة عن كيان قانوني دولي تقوم بإنشائه مجموعة من الدول تجمع بينها مصالح مشتركة تهدف لتحقيقها ، وهذا ما عليه المنظمات الإقليمية وما عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

لقد استفاد مؤسسي مجلس التعاون من فكرة المنظمات الدولية وخاضوا تجربة انضمامهم تحت الجامعة العربية وهي منظمة إقليمية عربية أسست في 22 مارس 1945 ، وقرروا الدخول في تكتل أصغر حيث يجمعهم الكثير من الصفات المشتركة وأهمها التقارب الجغرافي ، وفي مايو 1981 عُقد أول اجتماع قمة للمجلس .

لقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أهداف المجلس الذي يسعى لتحقيقها وكان على رأسها تحقيق التكامل والتنسيق في مختلف المجالات والميادين وصولاً إلى وحدتها ، ومحاولة الوصول إلى وضع أنظمة متماثلة في مختلف الشئون الاقتصادية والمالية والتعليمية والصحية والإعلامية والتشريعية ، ثم دفع عجلة التقدم العلمي والتقني وإنشاء مراكز بحوث علمية ، وهذا ما ستتناوله الدراسة من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : أهداف ومبادئ المنظمة .

المطلب الثاني : شكل المنظمة .

المطلب الأول : النشأة وأهداف المنظمة .

أولاً : نشأة المجلس :

دفعت الظروف الإقليمية والدولية في نهاية السبعينات من القرن الماضي ، إلي ظهور فكرة مجلس التعاون ، وعليه فقد عقدت حكومات الدول الخليجية اجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق ، الذي ينظم التعاون القائم بين الدول الخليجية ، ويحقق لها الحماية من الأخطار والتحديات المشتركة التي قد تواجهها ، ويحفظ الأمن والاستقرار (عبيد،2007 :281) .

في السابع من مايو 1976 وجه الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي عهد الكويت آنذاك ، الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية والتربوية ، وإيجاد صيغة للإتحاد والوحدة على أسس سليمة تحقق مصلحة شعوب منطقة الخليج (رجب،1983 :63) .

وفي شهر ديسمبر 1978 قام الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بزيارة الدول الخليجية الخمس ، صدر من هذه الجولة الدبلوماسية بيانات مشتركة تأكد على ضرورة بذل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق طموحات وأمنيات الشعوب العربية (عبيد،2007 :282) .

استمرت الكويت بتبني الفكرة في جميع المحافل الخليجية والعربية ، وقام أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد في نوفمبر 1980 وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في الأردن ، بإطلاع قادة دول الخليج العربي على التصور الكويتي حول الوحدة الخليجية ، ونوقش التصور الكويتي (الأسطل،1999 :13).

في 4 فبراير 1981 عُقد في الرياض مؤتمر لوزراء خارجية الدول الست السعودية والكويت والبحرين وقطر وعُمان والإمارات ، في أول اجتماع رسمي مرتب له بهدف تأسيس مجلس التعاون ، وتقرر أن تكون الرياض مقراً للمجلس وحددت الوثيقة التأسيسية الصادرة عن المؤتمر و الهدف من المجلس ، وهو رغبة

الدول الأعضاء في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينهما في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار (النفيسي،1982 :314)

وتبعاً لاجتماع وزراء الخارجية عقد في 24 و25 من شهر فبراير 1981 اجتماع للجنة الخبراء في الرياض لوضع نظام متكامل يشمل البنود الأساسية لمجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس ، وفي وبعد عشرة أيام وتحديداً في 7و8 مارس عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع النظام الأساسي المجلس بناء على ورقتي عمل قدمتها عُمان والكويت ، وفي يومي 9 و10 اجتمع وزراء الخارجية في مسقط وناقشوا مشروع النظام الأساسي ، وحددوا موعد القمة الأولى بتاريخ 25 إلى 27 مايو 1981 في أبو ظبي (عبيد،2007 :285)

لقد خرج مؤتمر القمة الأول بوثيقتين هامتين أثرتا تأثيراً كبيراً على التطورات السياسية في المنطقة وهي كالتالي :

1. حتمية التكامل الاقتصادي وذلك بوضع الأسس لإقامة المؤسسات وإنشاء الأجهزة المؤدية إلى جعل ذلك التكامل والاندماج الاجتماعي حقيقة ، وأن تشابك المصالح الاقتصادية سيجعل الخليج إطار موحد يمارس فيه المواطن كامل الحرية في النشاطات التجارية بغض النظر عن الجنسية (بشارة،1982 :61).
2. مبادئ سياسة المجلس الخارجية كما جاء في البيان الختامي (بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها) وكان المقصود رفض التدخل الأجنبي في المنطقة (بشارة،1982 :61).

لقد حددت القمة الأولى الخط الذي سوف يسير عليه مجلس التعاون فهو مجلس تعاوني يهدف إلى التنسيق والتكامل الاقتصادي الكامل في جميع النواحي وفي مقدمتها استقرار المنطقة والتكامل الاقتصادي بين دوله (بشارة،62،1982).

وفي العاشر من نوفمبر من عام 1981 وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عُقدت في الرياض ، والتي تحل محل الاتفاقيات الثنائية بين دول المجلس وتحرر النشاط التجاري بين الدول الأعضاء وتلغي الرسوم الجمركية ، وتوالت القمم (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،12،2002).

ثانياً : الأساس الفكري لمجلس التعاون :

نصت ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على :(لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الإسلامية وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها) فقد قررت إنشاء هذا المجلس (الأمانة العامة-كتيب النظام الأساسي،1991 :5).

هناك عوامل ساهمت في تأسيس المجلس وهي :

1. التشابه من النواحي الجغرافية ، والسياسية فأنظمة الحكم متشابه ، والدينية ، والاقتصادية من حيث الاعتماد على البترول ، والتشابه في التاريخ والحضارة .
2. الظروف السياسية من ناحية حداثة الاستقلال وحداثة المؤسسات الدستورية والسياسية والإدارية .

ومن الواضح أن الأساس في توحيد السياسة في مجلس التعاون ليس أساساً فكرياً وفلسفياً فقط بل هو يندرج تحت ما يسمى بأمن المنطقة ، وهو انطلاقا من الأمن الجماعي وهو من أهداف التنظيم الدولي بشكل عام (الغنيمي،1977 :22).

ثالثاً : أهداف مجلس التعاون :

لكل منظمة دولية أهداف تسعى لتحقيقها ، وتحدد بعض المنظمات أهدافها بشكل صريح ونصي ، مثل ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يضع أهدافه بشكل واضح في المادة الأولى ، وهناك منظمات لا تنص صراحة على الأهداف ويجب استخلاصها ضمنياً مثل ميثاق جامعة الدول العربية أما مجلس التعاون فقد حدد أهدافه في نظامه الأساسي بوضوح من خلال نص المادة الرابعة ، وهي كالتالي :

(الديب،1978 :183).

1. **(تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها)** (الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 6) .

ويمكن شرح هذا الهدف كالتالي :

- **حفظ السلم والأمن الخليجيين :**

أي عمل دولي لا يستطيع الإنجاز إلا في جو يسوده السلم والأمن ، وعلى هذا الأساس أجاز ميثاق الأمم المتحدة إنشاء المنظمات الإقليمية تساهم في معالجة السلم والأمن الدوليين ، ليكون العمل فيها مناسباً وصالحاً .

وما يثبت أن مجلس التعاون يستهدف حفظ السلم والأمن أنه أقام هيئة لتسوية المنازعات بين أعضائه بالطرق السلمية وهو ما يؤكد أهمية هذا الهدف ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام الأساسي على هذا الهدف (تحقيق التنسيق في جميع الميادين) كما تمت تسوية نزاعات فعلياً منها ما كان بين عُمان واليمن والذي أشاد بيان الدورة الثالثة للمجلس الأعلى بالجهود المبذولة لحله (الديب،1978 :184).

- **التنسيق والتكامل والترابط :**

بلغ من أهمية هذا الهدف أن تكرر عليه النص ، ويقصد به المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات ، فقد ذُكر في المادة الرابعة والديباجة ، ولم يُحدد النظام الأساسي درجة التنسيق (الديب،1978 :184).

- **وحدة دول المجلس :**

الواضح أن هذا الهدف لم يذكر بشكل صريح حيث كان النص في النظام الأساسي (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها) فلم يتم التفصيل في مسألة الوحدة ، ربما ينظرون للأمر بشكل متدرج ، بحيث إذا نجح التنسيق والتماثل في جميع الميادين يسهل إعلان الإتحاد ، وقد جاء في الديباجة أن الإتحاد هدف فقد كان النص (وصولا إلى وحدة دولها) ، ولكن لم يتم وضع جدول زمني لذلك وربما يكون السبب لتجنب الفشل كما حصل من تجارب وحدوية عربية سابقة (الديب،1978 :187).

أما حديثاً فقد ذكر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في اجتماع قمة 2011 صراحةً رغبة المملكة العربية السعودية بضرورة الوحدة والإتحاد في كيان واحد وكان ذلك متزامناً مع أحداث أمنية وإقليمية هامة (المجتمع،2011 :5).

2. **(تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات)** (الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 6) ويمكن شرح هذا الهدف كالتالي :

- **تعميق الروابط وأوجه التعاون :**

وهنا المقصود تحديد درجة التنسيق في المجالات التي ذُكرت في الهدف السابق ونص المادة الثانية : (تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات) (الأمانة العامة–كتيب النظام الأساسي،1991 :6).

3. (وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :

أ. الشئون الإقتصادية والمالية .

ب. الشئون التجارية والجمارك والجمارك والمواصلات .

ت. الشئون التعليمية والثقافية .

ث. الشئون الاجتماعية والصحية .

ج. الشئون الإعلامية والسياحية .

ح. الشئون التشريعية والإدارية)

(الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 6) ويمكن شرح هذا الهدف كالتالي :

- **توحيد مختلف الأنظمة في الدول الأعضاء :**

جاء هذا الهدف بالصيغة التالية: (وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين...) بالتالي يكمل هذا الهدف الهدفين السابقين ليصبح تنسيق وتعميق التنسيق وصولاً للتماثل ، وقد ذُكر هذا في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة وعدد المجالات المطلوب التماثل بشأنها ، وقد تم اتخاذ خطوات فعلية في هذا المجال ففي 8 يونيو 1981 عقد المجلس الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء ، لكن ما يعيب محاولات التماثل أن المجلس لم يحدد جدول زمني لذلك كما فعل الإتحاد الأوربي ، مما يجعل تحقق الهدف صعباً (الديب،1978 :185).

4. **(دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها)** (الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 6) ويمكن شرح هذا الهدف كالتالي :

- **التقدم العلمي والتقني :**

وهذا الهدف تسعى له كل دول العالم ، فما بالك عندما تجتمع ككيان واحد فمن الطبيعي ستسعى له لتوفير الرخاء لشعوبها ، وقد ذكرت مجالات متعددة مثل الصناعة والتعدين والزراعة (الديب،1978 :186).

رابعاً : مبادئ مجلس التعاون :

المبادئ هي ما تستند إليه المنظمة في سعيها لتحقيق أهدافها، وهذه المبادئ تشمل الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتغلب على الانقسام وضمان لاستمرار المنظمة ، وهذا الأمر ليس مقتصراً على المنظمات الدولية بل تجد الدساتير تضعه لضمان الصف الداخلي للبلد (العناني،1982 :173).

النظام الأساسي لمجلس التعاون لم ينهج هذا النهج فلم بنص صراحة على المبادئ التي يأخذ بها ، ويمكننا استخلاص أهم المبادئ الأساسية من روح النظام الأساسي واتجاهه العام مثل :

1. المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء :

وهو مبدأ أساسي تعتنقه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، بحيث تتساوى الدول الأعضاء في الحقوق والواجبات داخل المجلس ، فكل دولة عضو لها صوت واحد في المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ، أما القرارات بالإجماع في المسائل الموضوعية ، ولا تملك أي دولة تميزاً على غيرها (الديب،1978 :189).

2. منع استخدام القوة وحل النزاعات بالطرق السلمية :

إنشاء هيئة تسوية المنازعات حسب نص المادة العاشرة من النظام الأساسي تعبير عن هذا المبدأ وتأكيد من المجلس أن أي نزاعات لا يمكن تسويتها إلا بالطرق السلمية ويحظر اللجوء للقوة مطلقاً وهذه من مبادئ الأمم المتحدة (شكري،1973 :129).

المطلب الثاني : شكل المنظمة :

نصت المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على التالي :

(أجهزة مجلس التعاون :

1- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

2- المجلس الوزاري .

3- الأمانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية)

(الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 7)

أولاً : المجلس الأعلى :

حددت المادة السابعة ماهية المجلس الأعلى ، كما حددت المادة الثامنة اختصاصات المجلس الأعلى ، وحددت المادة التاسعة نظام التصويت فيه (راجع النظام الأساسي في الملحق) ، فالمجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ولذا فإن تشكليه يعكس ذلك بوضوح حيث يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، وقد أحسن النظام الأساسي صنعاً ، لأن رؤساء الدول هم من يملكون أوسع الاختصاصات ، مما يسرع عملية اتخاذ القرارات ، ومهمة المجلس الأعلى تتمثل بوضع السياسة العليا والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

يقوم المجلس على مبدأ المساواة المطلقة حيث تنعقد رئاسته بصفة دورية للرؤساء حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول ، ويمارس الرئاسة لمدة عام وهي مدة الدورة العادية حتى يسلم الرئاسة إلى من يليه في الدورة اللاحقة ، ولكل دولة أن ترسل وفد يرافق رئيسها ولم يحدد النظام الأساسي حجمه ومستواه ، ويجب على الأمين العام الدعوة قبل الانعقاد بثلاثين يوماً ، أما الدورات الاستثنائية والطارئة فيجب أن يدعوا لها خلال خمسة أيام ويجب أن تطلبها دولتان من الست دول ، وتنعقد الدورات في بلدان الدول الأعضاء بالتناوب ويعتبر الانعقاد صحيحاً بحضور ثلثا الأعضاء أي أربع دول (الديب،1978: 195).

أما فيما يتعلق بالتصويت ، فلكل عضو صوت واحد حتى ولو كان دوره السياسي أكثر أهمية انطلاقا من مبدأ المساواة في السيادة الذي تقوم عليه المنظمات الدولية بصفة عامة ، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرين المشتركين بالتصويت ، وبالأغلبية في المسائل الإجرائية (الشمري،2012: 48).

ثانياً : المجلس الوزاري :

حددت المادة الحادية عشرة ماهية المجلس الوزاري ، كما حددت المادة الثانية عشرة اختصاصات المجلس الوزاري وحددت المادة الثالثة عشرة نظام التصويت فيه (راجع النظام الأساسي في الملحق) ، فالمجلس الوزاري يعتبر الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون .

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس دورته كل ثلاثة أشهر ، وعلى غرار المجلس

الأعلى ممكن عقد دورة استثنائية بطلب من عضوين ، ويعد الانعقاد صحيحاً في حال حضور ثلثا الأعضاء وأما نظام التصويت فمتطابقة مع إجراءات التصويت في المجلس الأعلى .

(الشمري،2012 :49)

وتتقسم اختصاصات المجلس الوزاري إلي نوعين **الأول** وهو مالا يملك فيه سلطة اتخاذ قرار نهائي ، بل يتقدم باقتراح أو توصية مثل اقتراح السياسات وإصدار الدراسات والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص والنظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى و التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى **والثاني** ما يملك فيه سلطة اتخاذ قرارات نهائية مثل تعيين الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات بالتفاهم مع الأمين العام ووضع النظام الداخلي لمجلسه وللأمانة العامة واعتماد تقارير الأمين العام (الديب،1987: 202).

ثالثاً : الأمانة العامة :

قد وُضعت قواعد تشكيل وعمل الأمانة العامة في المادة الرابعة عشر إلى السادسة عشر في النظام الأساسي (راجع النظام الأساسي في الملحق) ، فالأمانة تتكون من أمين عام يعين من قبل المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات ويعاونه أمناء مساعدون يعينهم المجلس الوزاري لمدة مماثلة وما تستدعيه الحاجة من موظفين ، ويقع المقر الرسمي للأمانة في الرياض ، وتتكون من القطاعات التالية : الشؤون السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإنسان والبيئة والقانونية والمالية والإدارية ومركز المعلومات ، ومكتب الأمين العام ، والشؤون الإعلامية ، والمكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين وبعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل (الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 10)

1. حقوق وواجبات موظفي الأمانة العامة :

يعتبر موظفو الأمانة العامة وعلى رأسهم الأمين العام موظفون دوليون ، والموظف الدولي هو كل من يعمل في منظمة دولية أو أحد أجهزتها ، وهم مستقلون لا يتلقون تعليمات من غير السلطات المختصة في المجلس ، وعليهم أن يكونوا محايدين في القيام بأعمالهم ، ويجب أن لا تتدخل الدول الأعضاء في أعمالهم (الديب،1978 :209).

2. الحصانات والمزايا لموظفي الأمانة :

أ. عدم جواز اعتقالهم بسبب الأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية .

ب. الحصانة القضائية بما يقومون به من أعمال أو أقوال بصفتهم الرسمية وتبقى الحصانة سارية على أعمالهم ولا يلاحقون عليها حتى بعد انتهاء وظيفته .

ت. الإعفاء من الضريبة على المرتبات والمكافآت .

أما الأمين العام ونوابه فيتمتعون هم وأسرهم بالميزات والحصانات التي يتمتع بها رؤساء البعثات الدبلوماسية ، بالتالي تلتزم الدول الأعضاء بمنحهم المزايا .

(الديب،1978 :210)

رابعاً : هيئة تسوية المنازعات :

حسب المادة السادسة من النظام الأساسي والتي نصت على تشكيل أجهزة المجلس وأوضحت أن هيئة تسوية المنازعات تتبع المجلس الأعلى مباشرة وليست جهاز رابع لمجلس التعاون ، والمادة العاشرة التي ذكرت تكوين واختصاصات الهيئة (راجع النظام الأساسي في الملحق) وراجع (النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات).

يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة حسب حجم وطبيعة الخلاف القائم ، وإذا حدث نزاع حول مادة في النظام الأساسي ولم يتمكن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من تسويته ، فبإمكان المجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات لتفصل فيه ، ومن مهام الهيئة أن ترفع تقريرها المتعلق بنزاع ما متضمن توصياتها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً (الأمانة العامة – كتيب النظام الأساسي ،1991: 30)

ترى الدراسة أن مجلس التعاون من بين أهدافه حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي ونبذ الحرب ، بالتالي النتيجة الحتمية المنطقية هي إيجاد طريقة سلمية ووسيلة لحل ما قد ينشب من نزاعات بين الدول الأعضاء حتى لا تتعطل مسيرة المجلس ولذلك اهتم المجلس بإنشاء هيئة تسوية المنازعات .

المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية والأمنية لمجلس التعاون .

المقدمة :

حرص مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تبني سياسات اقتصادية وسياسية وغيرها من السياسات التي من شأنها أن تساهم في حماية البيت الخليجي من التهديدات الخارجية ، وتقوي اللحمة بين دوله وهذا من صميم أهداف إنشاء مجلس التعاون فعلى رأس تلك الأهداف كما ذكرنا في المبحث الأول تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في شتى الميادين وصولا إلى الوحدة .

تجربة مجلس التعاون تجربة رائدة في المنطقة العربية رغم العقبات والتعقيدات الدولية وبغض النظر عن النتائج إلا أن هناك جهود قد بذلت وخبراء وفنيين في مختلف المجالات قد وضعوا لمساتهم لخدمة هذه المنظمة الإقليمية .

ستقوم الدراسة بتسليط الضوء على أهم السياسات الاقتصادية والأمنية التي قام المجلس الأعلى بإقرارها والعمل بها ، كذلك السياسات التي قامت دول الخليج بالعمل وفق الظروف الإقليمية والدولية .

المطلب الأول : السياسات الاقتصادية للمنظمة

المطلب الثاني : السياسات الأمنية للمنظمة

المطلب الأول : السياسات الاقتصادية للمنظمة :

لقد نجحت دول مجلس التعاون خلال ثلاثة عقود في تطوير علاقاتها الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية ، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات التي من شأنها دفع العمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة ، وكان من أبرز تلك القرارات ، الاتحاد الجمركي ، والسوق الخليجية المشتركة ، والتكامل الإنمائي ، والاتحاد الاقتصادي النقدي (الأمانة ،2004 6:) .

وبناء على الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت في نوفمبر 1981 بعد أشهر من تأسيس المجلس وتم تطويرها وتحديثها في ديسمبر 2001 تُبنى سياسات المجلس الاقتصادية بما يتناسب مع تطور العمل المشترك واستكمال متطلبات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، ويأخذ بالاعتبار المستجدات الدولية في المجال الاقتصادي (الأمانة،2004 :5) .

إن أهمية الاتفاقية الاقتصادية تكمن في تبني برامج وآليات قابلة للتنفيذ تمكن دول المجلس من تعزيز موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وهنا سنسلط الضوء على أهم مواد الاتفاقية الاقتصادية :

أولاً : الاتفاقية الاقتصادية :

1. **التبادل التجاري** : أ . الاتحاد الجمركي :

حسب المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية و ابتداء من يناير 2003 تم تطبيق التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي ومتضمن كحد أدنى تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي

وأنظمة جمركية موحدة وانتقال السلع دون قيود بين دول المجلس ومعاملة السلع المنتجة لجميع دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية (الأمانة ،2004 :11) .

ب. العلاقات الاقتصادية الدولية :

كما حددت المادة الثانية أن تقوم الدول الأعضاء بمجلس التعاون من رسم سياساتها وعلاقاتها الاقتصادية تجاه الدول والتكتلات الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية بصفة جماعية ويكون ذلك بإتباع إستراتيجية تفاوضية موحدة تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير وتوحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي (الأمانة ،2004 :12).

2. السوق الخليجية المشتركة :

وحسب المادة الثالثة يعامل مواطنو دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وتم التنويه على أهم 10 مجالات منها تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات وتملك العقارات ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية (الأمانة ،2004 :13)

3. الاتحاد النقدي والاقتصادي :

وحسب المادة الرابعة يتم تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة ، وهذا يتطلب إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في جميع السياسات الاقتصادية

لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي مثل معدلات الأسعار والمديونيات والعجز (الأمانة ،2004 :14)

وحثت المادة الخامسة على توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار وتهدف لتنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس من خلال توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وتكامل الأسواق المالية وتوحيد إجراءاتها وتبني مواصفات موحدة لجميع السلع ومعاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني المجلس المعاملة الوطنية (الأمانة ،2004 :14).

وبالنسبة للمعونات الدولية والإقليمية بينت المادة السادسة ضرورة تنسيق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في هذا المجال (الأمانة ،2004 :15)

ثانياً : نظرة عامة :

سعت دول مجلس التعاون إلى ترجمة أهداف إنشاء المجلس إلى واقع ومن ضمن هذه الأهداف الوحدة الاقتصادية ولتحقيق ذلك وقعت اتفاقية مشتركة كما ذكرنا سابقاً من شأنها أن توحد سياسات دول المجلس وصولاً إلى نموذج الاتحاد الأوربي الناجح في هذا الصعيد .

إن انضمام أغلب دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية رتب استحقاقات عليها فيما يتعلق بفتح أسواقها وقطاعاتها الإنتاجية والخدمية للمنافسة الحرة (المركز الدبلوماسي للدراسات،2003 :390).

وبنظرة إحصائية اقتصادية عامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يتضح أن الطاقة الإنتاجية تعتمد بشكل أساسي على النفط الخام وهو المصدر الأساسي للدخل ففي عام 2011 تم إنتاج 16.4 مليون برميل يومياً وهي تمثل 50% من الناتج المحلي (الأمانة،2012 :49).

لقد كان للسياسات الاقتصادية التي اتخذها مجلس التعاون بدءا من منطقة التجارة الحرة عام1983 ثم الاتحاد الجمركي في 2003 فالسوق الخليجية المشتركة في 2008 آثار كبيرة في تنمية التجارة البينية بين دول المجلس فوصلت إلى 85.1 مليار دولار في 2011 مقارنة ب5.9 مليار فقط في عام 1984 وتقدر الصادرات فيما بين دول المجلس في عام 2011 بحوالي 52.1 مليار دولار مقابل 3 مليار فقط عام 1984 (الأمانة،2012 :50).

وعلى مستوى التبادل التجاري بين دول المجلس ودول العالم فقد قدر ب1.2 تريليون دولار عام2011 الأمر الذي يعكس أهمية دول المجلس في التجارة الدولية وثقلها على المستوى العالمي وبلغت صادرات دول المجلس إلى العالم الخارجي 811.2 مليار دولار عام2011 ويمثل النفط العنصر الرئيسي في هذه الصادرات (الأمانة،2012 :51).

المطلب الثاني : السياسات الأمنية للمنظمة :

نظراً لأهمية منطقة الخليج العربي من الناحية الاقتصادية وموقعها الإستراتيجي فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها ، ولما للمنطقة من وضع خاص في الحسابات الدولية والإقليمية وبما أنها شديدة التأثر بما يجرى حولها من أحداث خاصة بعد احتلال العراق في العام 2003 وتصاعد النفوذ الإيراني تبرز أهمية التنسيق الأمني والعسكري بين دول المجلس بتعزيز الاتفاقيات والسياسات المشتركة القائمة وتطويرها (المطيري،2011 :142) .

وانطلاقا من الأمن الجماعي كما ذكرنا في الأساس الفكري لمجلس التعاون تمت عدة إجراءات في إطار العمل العسكري المشترك والتعاون الأمني وهنا نلقي الضوء على أهمها :

أولاً : السياسات المتعلقة ببناء وتطوير القدرات الأمنية والعسكرية داخل منظومة مجلس التعاون :

1. اتفاقية الدفاع المشترك :

ففي ديسمبر من العام 2000 في الدورة الحادية والعشرين في المنامة وقع المجلس الأعلى على اتفاقية الدفاع المشترك حيث تم الانتقال النوعي من مرحلة التعاون العسكري التي دامت عقدين إلى الدفاع المشترك بين دول المجلس بحيث تكون مسألة الدفاع جماعية ، انطلاقا من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعه وأي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعاً ، ونصت الاتفاقية على تعزيز التعاون العسكري ورفع القدرات الذاتية والجماعية وتطوير قوات درع الجزيرة المشتركة وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية (الأمانة،2013 :39).

2. الإستراتيجية الدفاعية :

في ديسمبر من العام 2009 في الدورة الثلاثين لمجلس التعاون في الكويت تمت المصادقة على الإستراتيجية الدفاعية وهي خطوة هامة على طريق بناء المنظومة الدفاعية لمجلس التعاون وقد حددت الإستراتيجية رؤية واضحة تعمل بموجبها دول المجلس على تعزيز إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها وردع أي عدوان والتعاون لمواجهة الكوارث والتحديات من خلال البناء الذاتي والمشترك وحددت الإستراتيجية الأهداف الدفاعية ووسائل تحقيقها وإجراء تقييم دوري شامل للبيئة الأمنية والتهديدات والمخاطر (الأمانة،2013 :39).

3. قوات درع الجزيرة :

وهي قوات عسكرية مشتركة مقرها السعودية صدر قرار بتشكيلها من المجلس الأعلى منذ عام 1982 وتوالت القرارات لتطوير هذه القوة بما يتناسب من حجم التهديدات وهي الآن بحجم فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها القتالي والإداري وتطورت لتعزز بقوات بحرية وجوية وفي عام 2009 تم إدخال قوة تدخل سريع معها وأبرز أعمالها مشاركتها في تحرير الكويت عام 1990 وحفاظها على أمن البحرين عام 2011 (الأمانة،2013 :40).

4. الإستراتيجية الأمنية الشاملة :

أقرت في الدورة الثامنة في الرياض عام 1987 وتم تطويرها عام 2008 وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل وحددت أهدافها ووسائل تنفيذها ، وأبرز أهدافها مواكبة التطور المتنامي للجريمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها (الأمانة،2013 :46).

5. الاتفاقية الأمنية :

وهي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس ، وقد قامت جميع دول المجلس بالتوقيع عليها باستثناء الكويت حيث تتحفظ على بعض موادها لتعارضها مع الدستور الكويتي وقد وقعت الاتفاقية 2010 وعدلت عام 2012 .

6. مكافحة الإرهاب :

أقرت دول المجلس الإستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب عام 2002 وشكلت لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكل سنوي (الأمانة،2013 :50).

ثانياً : السياسات الأمنية والإجراءات المتخذة تجاه التهديدات الإقليمية :

1. تعزيز القدرات العسكرية :

من خلال شراء الأسلحة التقليدية والدخول في سباق تسلح مع الدول الإقليمية المجاورة وقد أنفقت دول مجلس التعاون مبالغ طائلة في هذا الاتجاه ولكن مشكلة الندرة السكانية قلصت من فاعلية سياسات التسلح كأداة لحماية دول المجلس (المطيري،2011 :86).

2. إقامة التحالفات مع القوى الغربية :

بما أن القدرات الذاتية لمجلس التعاون لا تكفي لتأمين وحماية أمن دول المجلس فإنها قد اتجهت لإقامة تحالفات وتوقيع اتفاقيات مع القوى الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بريطانيا وفرنسا وشملت الاتفاقيات برامج التسلح والقواعد العسكرية والوجود الجوي والبحري في مياه الخليج العربي

وبحر العرب والمحيط الهندي ويتكثف هذا الوجود العسكري الغربي في أوقات الأزمات وتعطى قوات الدول الغربية تسهيلات في الحركة (المطيري،2011 :87).

ومن الضروري أن تشير الدراسة أن جميع هذه الاتفاقيات توقع خارج إطار منظومة مجلس التعاون وتتم بشكل فردى من قبل الدول الأعضاء في المجلس ، وترى الدراسة أن ذلك يضعف من مكانة مجلس التعاون كمنظمة .

3. سياسة الاحتواء :

اتبعت دول مجلس التعاون سياسة احتواء الخلافات والمنازعات وعدم التصعيد والحيلولة دون تفجر علاقاتها مع دول الجوار ومحاولة حل المشكلات بالطرق السلمية ومثال على ذلك علاقاتها مع إيران ومسألة الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران ، ويكرر المجلس الأعلى باستمرار تمسكه بحق الإمارات العربية المتحدة بأراضيها ، كما لا يتخذ موقف هجومي من النووي الإيراني كما سيأتي في الفصل القادم .

الفصل الثالث

التحديات الأمنية والإقليمية التي تواجه المنظمة بعد عام 2003

المقدمة :

الإحتلال الأمريكي للعراق في آذار2003 كان ولا يزال منعطف خطير في تاريخ العراق ، ونقطة تحول هامة للمنطقة ، فمنذ سقوط بغداد في التاسع من ابريل / نيسان 2003 شهد العراق العديد من الأحداث على جميع الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية ، كما شهدت المنطقة تحولات هامة ويمكن القول إن ما حدث ليس وليد الصدفة بل كان مخطط له ضمن أهداف إستراتيجية أمريكية واضحة ومحددة للسيطرة على الشرق الأوسط ضمن مشروع ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه الإدارة الأمريكية لإعادة صياغة المنطقة العربية.

خلال عقد من الزمان تم إنهاك العراق وحصاره اقتصاديا ، كما قامت الإدارة الأمريكية بإصدار قانون تحرير العراق الذي كان عبارة عن منح مساعدات مالية لقوي المعارضة العراقية ، وارتفعت وتيرة الضغط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وأدخل العراق فيما يسمى بمحور الشر إلى جانب كوريا الشمالية وإيران عندها قامت الإدارة الأمريكية بقيادة حملة دبلوماسية وإعلامية شرسة في المحافل الدولية الهدف منها خلق جو عدواني تجاه العراق تمهيداً للاحتلال .

لقد تنوعت الذرائع الأمريكية في تبرير الاحتلال وكان واضحاً الارتباك والتخبط في اختلاق الأسباب فتارة تبرر الحرب بمكافحة الإرهاب الدولي وتارة أخرى بحجة فرض احترام الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل وتارة أن العراق يهدد جيرانه ، وكل ذلك لتبرير الاحتلال .

لقد أدى الاحتلال إلى العديد من الآثار السلبية فعلى المستوى الداخلي تسبب في ضرب الوحدة الوطنية وبرزت الطوائف والجماعات الإثنية المنادية بالانفصال والتقسيم بتشجيع أمريكي إيراني ، كما تراجعت الخدمات العامة وانهارت المؤسسات السياسية ، واندلعت الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة وسقط الضحايا .

وعلى المستوى الخارجي فقد تم تكريس التواجد الأجنبي وأصبح أمر واقع وتسبب الاحتلال في خلق حالة من عدم التوازن في المنطقة مما يهدد أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد أدى الفراغ الذي أحدثه سقوط العراق إلى بروز إيران كقوة مؤثرة في المنطقة و سيطرت إيران على العراق سياسياً بل تعدت ذلك بكثير وصولاً إلى التأثير الاقتصادي والأمني والثقافي ، وأصبحت تساهم في صنع القرارات السياسية من خلال وكلائها في العراق من الأحزاب والتيارات الموالية لها، ستتناول الدراسة هذا المبحث على المطالب التالية :

المبحث الأول : التحدي الأمني للاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثاني : التحدي الإقليمي في اختلال توازن القوى في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول : التحدي الأمني في الاحتلال الأمريكي للعراق :

المقدمة :

لقد كان احتلال العراق بمثابة ضربة لميثاق الأمم المتحدة ، واستهتار بالمجتمع الدولي الكبير ، حيث قامت الإدارة الأمريكية بتجاوز مجلس الأمن الدولي بعد أن فشلت في الحصول على قرار بشن الحرب منه وبذلك تكون انتهكت مبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية ومبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وقامت بإقناع شعبها بخطر العراق فخدعت مجلسها النيابي فيما يتعلق بمخاطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق فتمكنت من الحصول على التفويض اللازم لشن الحرب هي والمملكة المتحدة حليفتها في هذا الاحتلال .

إن إنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وقوتها وهيمنتها على العالم شجعها للتدخل في شئون الشرق الأوسط وإعادة رسم خريطته خصوصاً لما تتمتع فيه منطقة الخليج من خيرات وأهمية اقتصادية كبرى .

وتعددت الحجج التي تسلحت بها الإدارة الأمريكية بالإضافة إلى مزاعم أسلحة الدمار الشامل فوجهت الاتهام للعراق بدعم الإرهاب الدولي وتغذية التطرف حول العالم ، وبالرغم من تعدد الأسباب التي بررتها لشن الحرب وما شابها من قصور وضعف إلا أنها أدت إلى الحرب .

وقد أدى الاحتلال إلى تداعيات وظروف خطيرة على المستويين الداخلي للعراق والخارجي بالإقليم المحيط بالعراق ، فقد تم تفتت الدولة العراقية وانتهكت سيادتها واستبيحت حياة الناس .

وتحاول الدراسة من خلال هذا المبحث توضيح أسباب وتداعيات احتلال العراق ، التي تسبب بها الاحتلال على العراق والمنطقة وستتناول الدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق أسبابه ونتائجه.

المطلب الثاني : تداعيات الاحتلال الأمريكي على مجلس التعاون لدول لخليج العربية.

المطلب الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق أسبابه ونتائجه

أولاً : أسباب الاحتلال الأمريكي:

1. إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي :

بعد أن تفكك الإتحاد السوفييتي ، كان لابد على الإدارة الأمريكية تغيير إستراتيجيتها ، كي تناسب دورها العالمي ، فقد كانت تقوم على وجود خطر كان يهدد القوى الغربية وزوال الخطر يحتم عليها إعادة صياغة إستراتيجيتها ، فقد تغير الوضع الدولي بعد الحرب الباردة ، ولمواكبة هذا التغيير كان لابد من التجديد للمحافظة على تربعها على قمة النظام الدولي (العزي،2003 : 40) .

ولكي تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها جعلت جوهر إستراتيجيتها الجديدة ، استخدامها للقوة العسكرية خارجياً بكفاءة تامة ، وبالطبع إمكانية إدارة أي عمليات عسكرية حول العالم ، ولا وجود لاستخدام القوة بدون وجود عدو وهي مستعدة لصناعة عدو كي تستخدم إستراتيجيتها الجديدة بالتالي تهيمن وتخضع العالم بهذه القدرات (البطوش ، 2012 : 67)

ثم كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتعزز الإستراتيجية وتغير سياسات الأمن القومي الأمريكي ، فقد كانت فرصة أمام الإدارة الأمريكية لتعزيز الإستراتيجية وتطويرها تحت ذريعة معالجة الإرهاب (محمود،2003: 112).

لم تترك الولايات المتحدة فرصة للمجتمع الدولي ليكون على الحياد عندما قال جورج بوش الابن : (إن لم تكن معي فأنت مع الإرهاب) وأجبرت العالم للدخول معها لمحاربة ما يسمى بالإرهاب وكان هذا هدف الإستراتيجية في هذه المرحلة ، وعندما يكون الخطر مشترك يعطي هذا الإستراتيجية الشرعية في الداخل حيث التأييد الداخلي وفي الخارج حيث تبرر حروبها وهجماتها (البطوش،2012: 69) .

لقد قامت الولايات المتحدة بتوظيف الأخطار الكامنة مع تضخيم حجمها من خلال اعتمادها سياسة اختلاق الأزمات والذي حتى وإن لم يهدد مصالح الولايات المتحدة فيكفي وجوده لاستثمار الموقف وتبرير التدخل العسكري بما يخدم أهدافها ، وفي سبيل ذلك تبذل مساعي إظهار الغطاء الشرعي من خلال استغلال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحجة شمولية الخطر (المصري،2003 :53) .

وقد قامت الإدارة الأمريكية بتطوير الإستراتيجية في "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي قام بإعداده مجموعة من المفكرين الأمريكيين برعاية من معهد المبادرة الأمريكية ومعهد هدسون ويتلخص المشروع في ضرورة ضمان التفوق الأمريكي المتفرد على العالم في القرن الحادي والعشرين وللوصول لذلك لابد من تبني سياسة هجومية وانفرادية غير مترددة تعتمد بالأساس على القوة العسكرية ، ويقول مؤيدو المشروع أن هناك حاجة ماسة لاختلاق حدث ما يبرر الإستراتيجية الجديدة وتسكت النقاد والمعارضين للوقوف في وجهها (الحروب،2003 : 12).

ومع وصول المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية حملوا راية " مشروع القرن الأمريكي الجديد" لتنفيذ هذه الإستراتيجية معلنين أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الولايات المتحدة وأهداف المشروع هي :

أ- الهيمنة على النفط ومخزونه الأكبر في المنطقة العربية والإسلامية ، والهدف التحكم بعصب الحياة لدول العالم أجمع .

ب- منع أي دولة من امتلاك أسلحة نووية أو تقليدية ذات قدرات عالية لتكون قدراتها فوق جميع الدول لتتمكن من تنفيذ إستراتيجيتها للهيمنة.

ت- الحفاظ على صورتها كقوة عسكرية ضاربة الأولى عالمياً مهما تغيرت الإدارات الحاكمة من خلال الانتخابات وذلك بهدف الردع والسيطرة (المصري،2003 :53).

ث- تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تسعى من خلاله لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لضمان استمرار إسرائيل.

ج- منع الدول العربية والإسلامية من الدخول في نادي الدول النووية ، وإن حاولوا ذلك تقوم ببيعه لهم للأغراض السلمية وتحت رقابتها.

ح- الهيمنة والتحكم في المنطقة العربية والإسلامية داخليا وخارجياً تحت مسميات مختلفة كحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها .

خ- أمن إسرائيل والحفاظ على قدراتها العسكرية تفوق جيرانها العرب يعتبر خطاً أحمر لا يجوز لأي إدارة المساس به.

د- الغزو الثقافي للعالم الإسلامي من خلال وسائل الإعلام والتدخل حتى في المناهج الدراسية التي يتربى عليها الأجيال .

ذ- محاربة أي توجه للوحدة العربية والفكر القومي لأنها تهدد المشروع .

ر- اعتبار أي دولة تقاوم المشروع دولة مارقة وتصنف المنظمات والدول على هذا الأساس .

(البطوش،2012 : 70) .

2. حماية إسرائيل والحفاظ على أمنها :

لا يخفى على متابع لشئون الشرق الأوسط الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل ومصالحها على حساب العرب والفلسطينيين فالإدارة الأمريكية تنظر لإسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية ، فهي لا تلقي بالاً لمصالح العرب وتطيل من أمد الصراع من خلال الاتفاقيات والمفاوضات السلمية (البطوش،2012 : 82) .

وبما أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل تم احتلال العراق لان العراق يعتبر من الدول الممانعة للسياسات الأمريكية في المنطقة التي تنحاز لإسرائيل ، رغم إنكار الدبلوماسية الأمريكية أن إسرائيل جزءاُ من حساباتها في الحرب ، وكذلك العراق يقوم بتطوير قدراته العسكرية بالتالي أصبح خطراً يجب إزالته (جاد،2003 : 35) .

السياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي التي رسمت في ظل دعواتها لاحتلال العراق تتمثل في التالي :

أ- تهيئة البيئة المناسبة لتمكين إسرائيل ، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في فبراير 2002 أمام مجلس الشيوخ عندما عبر عن اعتقاده بأن إسقاط العراق سيفسح المجال لرسم المنطقة مما يعزز مصالح الولايات المتحدة ويحقق السلام في الشرق الأوسط .

ب- يجب إزاحة العراق للقضاء على آخر ما تبقى له من قوة لان إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية ويجب ضمان أمنها وتفوقها .

(البطوش،2012 : 84).

صناعة القرار السياسي الأمريكي انعكاس لضغوط صهيونية قوية داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكية فاللوبي الصهيوني له دور كبير في توجيه القرارات بما يخدم مصالح إسرائيل ، وأحد هذه القرارات احتلال العراق والدافع هنا هو الرغبة في أن تكون إسرائيل أكثر أمناً (البطوش ، 2012 :85) .

إن احتلال العراق يمثل تكريس للإخلال بالتوازن العربي الإسرائيلي المتدهور لصالح إسرائيل فالاحتلال يمهد الطريق أمام إسرائيل للهيمنة وتقوية موقفها في عملية التسوية مع العرب (الحروب،2003 : 21).

إن التخلص من العراق بصفته نظام مناوئ لإسرائيل، وإيصال نظام موال للسياسة الأمريكية بالتالي إقامة علاقة بينه وبين إسرائيل ، وبذلك يخرج العراق من ميزان القوي في الصراع العربي الإسرائيلي (محمود،2003 : 64).

وبالطبع لابد أن نشير إلى المنافع الاقتصادية البعيدة التي ستحظى إسرائيل بها بعد احتلال العراق وأهمها :

أ- محاولة فتح السوق العراقية أمام المنتجات الإسرائيلية ، مع العلم أن حجم السوق العراقية 22 مليون نسمة مما سيحرك الصادرات الإسرائيلية وينعش الاقتصاد لديها .

ب- كسر العزلة العربية المفروضة على إسرائيل من خلال العراق.

ت- بناء تحالف مع العراق عبر الإدارة الأمريكية .

(البطوش،2012 : 88).

3. البترول – الذهب الأسود

قام بهندسة الحرب ودفعها بقوة أرباب النفط بكل الوسائل ، بعد أن أصبح لهم ولشركاتهم النفطية الذراع الطويل في أروقة الحكم ، ولم تغب الثروة النفطية العراقية عن نظر شركات النفط الأمريكية والبريطانية منذ أن قام العراق بتأميم النفط عام 1972 ، وقد عبرت صحيفة ليبراسيون الفرنسية بقولها : (إن العقلية الأمريكية تسعى وراء البترول ، فالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن له خبراته الواسعة في مجال النفط منذ أن كان في ولاية تكساس ، وأن ديك تشيني كان مديراً لأهم شركات النفط العالمية "هاليبورتون" ، كما أن كونداليزا رايس كانت مستشارة إدارية لشركة شرفون البترولية) (السائحي،2003 : 18) .

عند التدقيق على الثروة النفطية العراقية ترى أن العراق يطفو على بحيرة نفطية قدرتها بعض الدراسات ب (112) مليار برميل ذو جودة عالية بالإضافة إلى اكتشاف العراق لحقل نفطي في صحرائه الغربية ، فيه ما يفوق ما تحويه السعودية بكاملها من النفط ، بالإضافة إلى أن تكلفة الإنتاج في العراق منخفضة لا تتجاوز دولار ونصف للبرميل الواحد ، في حين تصل تكلفة الإنتاج في أمريكا الشمالية إلى (12) دولار و(18)دولار في أمريكا الجنوبية ، ولدى الآبار العراقية قدرة إنتاجية عالية (السائحي، 2003 : 18) .

إذاً ليس غريباً اهتمام الغرب عموماً والإدارة الأمريكية خصوصاً بالاستحواذ على النفط العراقي خاصة في ظل إدارة أمريكية لها اهتمامات نفطية ، فأغلب الاضطرابات والصراعات والحروب التي حصلت في العقدين الأخيرين كانت تحوم حول الثروة النفطية ، فاحتلال أفغانستان والتمرد في فنزويلا والعبث بالسودان واحتلال العراق أدلة على السيطرة على منابع النفط وضمان تدفق الإمدادات النفطية ، وبالطبع الهدف لضمان استمرار الآلة الصناعية وعدم توقفها والسيطرة على اقتصاديات الدول الصناعية الأخرى بالتالي استمرار الهيمنة

الأمريكية على العالم ، والناظر للقوة العسكرية الأمريكية الهائلة والتي لا تستطيع قوة في العالم مضاهاتها ، في حين لا تمتلك الولايات المتحدة سوى (21) مليار برميل كاحتياطي نفطي فقط وتستهلك (17) مليون برميل يومياً وسيرتفع الرقم إلى (26) مليون برميل على 2020 وإنتاج الولايات المتحدة لا يزيد عن (9) مليون يومياً فالنتيجة يجب أن تستورد ما يقارب (6.2) مليون برميل يومياً إذا هناك مبرر قوي للدخول في صراعات من أجل تأمين احتياجاتها النفطية بأي شكل (جورج والدهشان،2003 : 41).

هناك عوامل سياسية في مسألة الثروة النفطية تتلخص بالتالي :

أ- متطلبات الوصول إلى أعلى المناصب السياسية في الولايات المتحدة يتطلب استرضاء شركات النفط ، والتي لها تأثير مهم في ترشيح ودعم من يخدم مصالحها وقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت : (أزمة هذا البلد هو أنك لا تستطيع الفوز في الانتخابات بدون تكتل شركات النفط ، ولا أنت تستطيع ممارسة الحكم) لذا فالغزو بتأثير من شركات النفط .

ب- إدامة السيطرة على العالم من خلال السيطرة على النفط العالمي ، لذا كانت الدول الغربية الطامعة بالنفط تغرق الدول وتبيعها الأسلحة وتساعدها على التسلح ثم تقوم بغزوها مثل العراق ويوغسلافيا وأفغانستان وبنما .

(الهزايمة،2007 : 203) .

4. أسلحة الدمار الشامل :

لقد قامت الإدارة الأمريكية باختلاق مبرر وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق ، وكانت تصم آذانها وتغمض عينيها عن أي حلول سلمية أو دبلوماسية وقد قامت بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة واستغلال مجلس الأمن الدولي وكانت تنوي الحرب منذ البداية .

وقد كانت التبريرات مغلوطة وتفتقر إلى سند قانوني سليم ومشروع ، فقد دخلت لجنة الأمم المتحدة (unscom) العراق عام 1991 وفقاً للقرار 684 لمتابعة إلتزام العراق بشروط التسلح وعملت جنباً إلى جنب مع وكالة الطاقة الذرية الدولية (LAEA) حتى ديسمبر/ كانون الأول 1998 ، وقد ورد في تقرير (unscom) بعد مغادرتها العراق أن 817 صاروخاً باليستيا من أصل 819 تم تدميرهم وأن 95% من الأسلحة قد دمرت ، وفي تقرير وكالة الطاقة الذرية أنها قامت بتفتيش جميع المنشآت العراقية وتدمير القادر منها على إنتاج مواد صالحة لبرنامج نووي والتدمير تم بموافقة العراق وأنه لا دليل لوجود أنشطة محظورة وحتى في تقرير المتابعة الصادر عن هيئة الطاقة الذرية في 2002/4/25 نفى وجود أي أدلة على أن العراق يمتلك أي قدرة على إنتاج كميات من المواد النووية قد تستخدم كسلاح (غريغ،2003 : 26).

في عام 2002 بالتحديد في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 صدر قرار رقم 1441 من مجلس الأمن بضغوط أمريكية بريطانية القاضي بإرسال لجنة تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل تحت مسمى (أنموفبيك) في العراق برئاسة (هانز بليكس) وبليكس نفسه دحض إدعاءات الإدارة الأمريكية بعد الحرب بقوله : (لم نحصل على أي دليل حول وجود أسلحة للدمار الشامل في أي من المواقع) كما أكد بليكس أن الإدارة الأمريكية مارست ضغوط كبيرة على مفتشي (أنموفبيك) لكتابة تقرير أكثر إدانة للعراق ، كما قال جورج تيلمان وهو مسئول سابق في الاستخبارات الأمريكية في رده على سؤال عن امتلاك العراق لمخزون من الأسلحة الكيماوية والجرثومية قال : (يبدو أننا كنا على خطأ) (الهزايمة،2007 : 206).

وفي تصريح آخر لهانز بليكس قال : (أعتقد أنه في شهر مارس/ آذار 2003 حينما تم غزو العراق كانت الأدلة التي قدمت بين أيدينا حينها متهاوية) وقد أشار بليكس أنه تواصل شخصياً مع الإدارة الأمريكية وأوصل رأيه وقال : (أعتقد أنهم اختاروا أن يتجاهلونا) ، كما صرح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بعد مرور عام على الغزو فقال : (أنني لم أر شيئاً على الأرض حول برنامج التسلح النووي) ، (سيمونز،2003 :156).

أما شرعية الحرب تحت مبرر أسلحة الدمار الشامل فكانت كالتالي :

أ- تحججت الإدارة الأمريكية بحالة الدفاع عن النفس حسب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة) وبالطبق الحق مقيد بمراقبة مجلس الأمن الدولي ، فهل بادر العراق بعدوان حتى يتم سوق هذا المبرر! أو هل تم اكتشاف أسلحة دمار شامل لدية كان ينوي استخدامها ! بالطبع لا (دورية شؤون الأوسط،2005 : 169) .

ب- في شهر أغسطس من عام 2002 قبل العراق بعودة المفتشين الدوليين الذين توقفوا عن العمل منذ 1998ولكن بشرط فك الحصار الخانق الذي استمر أكثر من عشرة سنوات ولكن الإدارة الأميركية رفضت بالتالي لم تتمكن الأمم المتحدة من إرسال فريق المفتشين الدوليين وهنا يتضح حجم النفوذ الأمريكي على المنظمات الدولية وحجم تدخلها (التقرير الإستراتيجي العربي،2003 : 31).

ت- لقد عارضت العديد من دول العالم خوض حرب على العراق خصوصاً حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين واشترطوا صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي (الهزاط،2003 : 147).

ث- خلال ثلاثة عشر عاما لم يثُبت أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل من عام 1990 إلى عام 2003 وفرق التفتيش ومجلس الأمن لا يصدر بياناً واحداً يبرئ ساحة العراق من تلك الاتهامات ، لقد أُعطي

العراق مهلة ليسمح لعمليات التفتيش على أن يبدأ التفتيش في 22ديسمبر/ كانون الأول 2002 وقد وافق العراق وقدم مستندات ووثائق مكونة من 12 ألف نسخة لكن لم تشفع له وبدأ طبول الحرب تقرع بقوة ، في 2003/1/27 قدم مفتشو الأمم المتحدة تقريرهم الأول بتعاون العراق وفي 2003/2/14 قدم المفتشون تقريرهم الثاني وقد رأى أعضاء مجلس الأمن أن التقريرين يؤكدان انتفاء الحاجة لاستخدام القوة ضد العراق إلا أن الإدارة الأمريكية أغلقت الباب تماماً أمام العراق (المبيضين،2012 : 39).

5. دعم العراق للإرهاب الدولي :

لقد تم زج العراق فيما يسمى بالدول الراعية للإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، واستغلت الإدارة الأمريكية الحدث لتروج لتدخلها العسكري في أفغانستان وبعدها العراق .

وقد تزامنت هذه الأحداث الكبرى بوجود إدارة أمريكية معظم أركانها من المحافظين الجدد فقد كانوا دعاة الحرب ، حيث تم الربط بين العراق وتنظيم القاعدة الذي تبنى هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، وجرى ترويج تمويل العراق للإرهاب ، فخلال مدة قصيرة أتهم العراق بأنه مسئول عن الهجمات ، وتم ترويج ذلك في الإعلام ومراكز الدراسات الأمريكية والرأي العام العالمي والأمم المتحدة (البطوش،2012 : 87).

وبالطبع فإن الإستراتيجية الأمريكية تضع ضمن أهدافها تدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية لإضعاف قدرتها على مواصلة عملها الإرهابي من أجل الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ، كما أدعى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 26 أيلول 2002 (بوجود أدلة تفيد بنية العراق لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن العراق وتنظيم القاعدة يتشاركان في عدو واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية) (بيرد،2003 : 101).

ومن السهولة تفنيد إدعاءات الإدارة الأمريكية بخصوص ربطها بين العراق وتنظيم القاعدة ، حيث أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين لا تربطه علاقات جيده مع الحركات الإسلامية ، وأن أسامة بن لادن رئيس تنظيم القاعدة قد دعا لإسقاط صدام حسين بعد غزوه للكويت في عام 1990 ووصفه بالكافر المرتد ، وعرض مشاركة تنظيمه كبديل عن القوات الأجنبية لتحرير الكويت (سيرنيبيسيوني وآخرون،2004 :131).

لقد أدرج العراق فيما يسمى بمحور الشر (axis–of–evil) عندما رأت الإدارة الأمريكية أن العراق قد يزود الجماعات الإرهابية بأسلحة دمار شامل مما يهدد الولايات المتحدة وحلفائها (سكاون،2003: 138).

واعتبرت الإدارة الأمريكية أن الأوضاع الداخلية للعراق والدول العربية غير جاهزة لثقافة الديمقراطية وربطت بين الإصلاح السياسي وبين تنامي الإرهاب والحركات الإرهابية وبررت احتلالها بالإسراع من الإصلاح السياسي لقطع الطريق على الإرهاب وإضعافه (هيكل،2004: 92).

هل ما تقوم بعض الدول إرهاب أم نضال مشروع ، يختلف ذلك حسب أيدلوجية كل دولة ومادامت الدول الكبرى تفرض إرادتها على الدول الصغرى والمجتمع الدولي يحكم بمفهوم المصلحة الضيق ، يبقى مفهوم الإرهاب دون تحديد واضح لتتمكن الدول الكبرى من استخدامه متى أرادت (الهزايمة،2007: 79).

ثانياً : نتائج الاحتلال الأمريكي على العراق :

1. انهيار مؤسسات العراق الدستورية :

كان حزب البعث يسيطر على الحياة السياسية وهو الحزب الحاكم بنظام شمولي خلا من المنافسة السياسية ، وبعد الاحتلال وسقوط النظام تم استبعاد حزب البعث وحله وتجريم أعضاءه .

بالطبع هناك عوامل ساهمت في انهيار مؤسسات الدولة وتسببت بالفوضى والانفلات وهذه العوامل هي :

أ. **الأحزاب السياسية في العراق** : منقسمة إلى أحزاب علمانية وأحزاب طائفية تضم أحزاب إسلامية سنية وشيعية ، وبسبب التهميش الذي عاشته هذه الأحزاب أيام النظام السابق تشكل مجتمع حزبي جديد فوصل عدد الأحزاب الجديدة إلى حوالي 150حزباً سياسياً وتوزعت في أرجاء بغداد ومناطق أخرى كالموصل والبصرة وكركوك وبسبب ظهور هذه الأحزاب بشكل سريع وكبير أصبح من الصعب معرفة منهج واضح عن التوجهات الفكرية وانتمائها بالتالي أدى ذلك إلى غياب الموقف الوطني الموحد في التعامل مع الاحتلال ، فتلك الأحزاب السياسية لا تملك خبرة كافية في العمل السياسي ولا تجربة وليس لها قواعد شعبية ، بالتالي تصارعت بعيداً عن المصلحة الوطنية (الهزاط،2003: 146).

ب. **التجربة العراقية الضعيفة في الديمقراطية** : فطيلة فترات الحكم السابق غابت الديمقراطية فالأحزاب الجديدة لا تعرفها والقديمة كانت مهمشة وهذا يعني ارتفاع نسبة الأخطاء المؤدية لخلق أزمات تنتهي

بتناحر عسكري يزعزع الأمن والاستقرار في البلاد ، بالرغم من إدعاء الإدارة الأمريكية أنها تهدف للإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية إلا أن ذلك لم يحصل (الهزاط،2003: 147).

ت. السياسة المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية : كانت تعتمد على أرضيات هدفها تقسيم البلاد في المستقبل ، والدليل على ذلك فرضها للحظر الجوي في المناطق الشمالية والجنوبية خط عرض 32 وخط طول36 وبذلك عزل شمال العراق وجنوب العراق هذا بلا شك يفقد البلد سيادته ويهيئه للانقسام في صورة كيانات مستقلة بشكل إتحاد فدرالي عرقي طائفي (مجلة المستقبل العربي،2003: 67).

فقد نشرت مؤسسة راند الأمريكية دراسة تدعوا فيا لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق في الشمال حيث الأكراد والنفط والوسط حيث السنة بلا موارد وفي الجنوب حيث الشيعة بالنفط كذلك (مجلة المستقبل العربي،2004: 58).

ويجب الإشارة إلى القانون الإداري الذي وضع خلال المرحلة الانتقالية والدستور الدائم الذي لا يعبر عن حقيقة هوية الأغلبية العراقية ، كما ينبغي الإشارة إلى أن النخب السياسية أفشلت كافة المبادرات الصادرة من الجامعة العربية من أجل المصالحة الوطنية لأنها تستفيد من الوضع القائم (البطوش،2012: 119).

2. انهيار المجتمع والخدمات العامة :

لقد مدى سنوات عملت الإدارة الأمريكية وحلفائها بشكل مباشر وغير مباشر بتنشيط وتقوية تفكيك المجتمع وإضعاف المواطنة والقومية في البلاد العربية عموماً ، من خلال الغزو الثقافي وأيضاً قامت على التفكيك الطائفي وتقوية الحميات الطائفية التي ما إن تحل حتى ُيستبدل الولاء والانتماء للبلد إلى الطائفة وثم التفكك العرقي الذي يستبدل الولاء للبلد والأمة إلى العرق (البطوش،2012: 115).

ولا شك أن احتلال العراق سيزيد من التفكك والتفتت في العراق نفسه وفي عموم الوطن العربي الكبير ، فنجاح الاحتلال مرهون بنجاحه بتفكيك نسيج الجماعة الوطنية القومية ، لذلك بذل المحتل جهداً كبيراً لترسيخ هذا التفكك في العراق بهدف إضعاف إرادة الشعب العراقي ، وأشعلت النزاعات الدينية والطائفية والعرقية مما أحدث اقتتال بين الشعب العراقي نفسه (البطوش،2012: 116).

لقد قامت الإدارة الأمريكية بتفكيك السلطة حينما أسقطت النظام وقامت بحل الجيش وسرحت الموظفين المدنيين وهذه السياسة أدت إلى حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن ، وأدت إلى تفكك التركيبة الاجتماعية بسبب القمع والعنف ، وترك الناس في حالة قلق وانعدام الثقة في المستقبل (السهلي،2012: 60).

حل في العراق الفوضى وسوء الخدمات والفساد المالي والإداري والأسوأ على الإطلاق الفتنة الطائفية والتي هي لم تكن موجودة قبل الاحتلال ، وقامت النخب السياسية الحاكمة تعمل وفق ما تمليه عليها إدارة الاحتلال (عبد الفتاح،2006: 15).

ارتفعت نسبة البطالة بعد حل الجيش والمؤسسات المدنية إلى 80% وقام النظام السابق بإطلاق سراح السجناء أثناء الحرب مما عمق معدلات البطالة والفقر ، وزاد الطين بله ترد الخدمات الصحية في البلاد (فارس،2003: 35).

أما الجانب الاقتصادي فقد تضرر كثيراً فهبط الإنتاج والتصدير وارتفعت الأنشطة التجارية ، وأثر ذلك على مستوى الدخل للمواطن العادي ووصلت نسبة الفقر إلى 40% من إجمالي عدد السكان مع وجود

مئات الآلاف يعيشون تحت مستوى خط الفقر فالمقابل ينمو عدد السكان ، وبلغت نسبة البطالة إلى 28%وكل ذلك يهدد الأمن (سيمونز،2004: 68).

أ- الخدمات الصحية:

وبتفصيل أكثر عن ظروف النظام الصحي يمكننا الإشارة إلى حجم المعاناة التي مر بها هذا النظام فقد تسبب الاحتلال بخسائر كبيرة بالمعدات والمباني وزادت نسبة الإصابة بالأمراض المعدية وبالتأكيد كان هناك نقص حاد في الأدوية مما أرهق المواطن العراقي ، بالإضافة إلى هروب وهجرة الكثير من الأطباء والكوادر الطبية إلى خارج البلاد للبحث عن الاستقرار (مجلة المستقبل العربي،2004: 36).

اجتمع الحصار الاقتصادي ما قبل الاحتلال والمعارك أثناء الاحتلال ليعرض النظام الصحي للمزيد من الخسائر فقد دمرت الحرب 7% من المستشفيات ، وتدهور الأمن يسبب المزيد من المشكلات الصحية التي لا تجد من يعالجها ، وحتى المواليد لم يكن هناك جرعات كافية لتطعيمهم من الأمراض كالحصبة وغيرها .

ب- الأمن الوظيفي :

أدى فقد العديد من الوظائف إلى مشاكل كبيرة للعديد من المواطنين ، بالإضافة إلى شغر الوظائف القيادية بمعايير سياسية وطائفية دون النظر للجودة والكفاءة مما أثر على أداء الدوائر الحكومية وسبب انعدام الأمن الوظيفي (الحمد،2004: 212).

لقد تعرضت العملية التعليمية للتعثر والتردي مما أدى إلى إغلاق ما يقدر ب 152 كلية علمية وعدد من المدارس ، وتم تصفية وإغتيال عدد كبير من أساتذة الجامعات ويقدر عددهم ب232 وهاجر أكثر من 3 آلاف أكاديمي وطبيب وعد من المفقودين حوالي 56 أكاديمي (مرصد الحريات الأكاديمية في العالم العربي .(2007:

المطلب الثاني:تداعيات الاحتلال الأمريكي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أولاً : تزايد الهيمنة الأمريكية :

مما قوى موقف الولايات المتحدة الأمريكية وجرأها على احتلال العراق الضعف العربي وتفكك التضامن العربي ، فها هي الجامعة العربية لا تقدم ولا تأخر ، والقرارات الوطنية لكل دولة عربية أصبحت مستلبه تنتظر ما تمليه عليها الولايات المتحدة .

دخل الاحتلال إلى العراق ليفرض هيمنته ووصايته على الأمة العربية وليس العراق وحده ، مستغلاً اقتصادها وطاقاتها البشرية لحسابه ، وليخلق عقبات وحواجز لمنع أي محاولة للوحدة العربية ، وممهداً لنشر الهيمنة الأمريكية بشكل أوسع بدأ في العراق ويضع عينه على المنطقة ككل ، لقد كان الاحتلال أعمق أزمة عصفت بالأمة العربية بعد فلسطين (البطوش،2012: 111).

الحديث عن الهيمنة الأمريكية مرتبط بالحديث عن حرية واستغلال وشرعية الدول ، فقد تأثرت الدول الكبرى وتقلصت حركتها أما الدول الصغرى والنامية كالدول العربية فقد تلاشت حرية الحركة فيها ، لدرجة أنها أصبحت بحاجة إلى مشاورة الولايات المتحدة في شئونها الهامة التي تتناغم مع المصالح الأمريكية وإلا تعرضت لغضب منها (المبيضين،2012: 30).

مما لاشك فيه أن الهيمنة الأمريكية تركز على حق القوة وليس حق العدل ، وتعامل كل حالة على حده ، وهنا نجد التناقض في المواقف والتي لا تعيره الإدارة الأمريكية أي اهتمام ، وهنا نذكر أنها شنت الحرب بدواعي امتلاكه لأسلحة دمار شامل تهدد السلم والأمن وفي المقابل تمتلك إسرائيل القريبة جغرافياً من

العراق أسلحة دمار شامل تراه الإدارة الأمريكية حقاً من حقوقها ، هذه الازدواجية الواضحة في التعامل مع العالم حسب مصالحها لا تخفى على أحد (المبيضين،2012: 30).

لم تبدي الدول العربية أي مقاومة تذكر تجاه الاحتلال بل ساهم بعضها في الحرب وصمت بعضها الأخر في حين كانت الإدانة أضعف بكثير من الإدانة العالمية للحرب .

الظروف دفعت النظام العربي لعدم إبداء أي مقاومة لاحتلال العراق بل تكيفت مع الوضع وأهم المؤشرات التي تدل على هذا التكيف التالي :

1. التصريحات العربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية كانت تبدو محايدة ومنفصلة عن الواقع الذي يجعل العراق من المنظومة العربية الإقليمية ذاتها .
2. عدم تمكن الدول العربية والجامعة العربية من عقد اجتماع واحد لتدارس الخطب الجلل بعد الاحتلال ، في المقابل شاركت بعض الدول العربية الفاعلة في قمم غير عربية بشأن العراق.
3. عدم تجميد أو وقف عضوية العراق في الجامعة العربية بعد أن قام بشغر مقعده في الجامعة وفد معين من الإدارة الأمريكية وهي سابقة لم تحصل من قبل .

(عبد الغني،2004: 207)

أما الخشية الخليجية من الهيمنة الأمريكية فتتمثل بالقلق من ميل الإدارة الأمريكية إلى التقارب مع إيران على حسابهم ، فالاحتلال خلق واقع جديد على الأرض تميل كفته لصالح إيران ، بالتالي ستجد نفسها الإدارة الأمريكية مرغمتاً للتعامل مع هذا الواقع الجديد ، ومع قدوم الرئيس أوباما للبيت الأبيض وعرضه بتحسين العلاقات مع طهران ينظر مجلس التعاون لدول الخليج العربية للموقف بارتياب ، بالرغم من ذلك استمر بإتباع سياسات متوافقة مع المصالح الأمريكية (كشك،2005: 37).

ثانياً : التواجد الأجنبي في المنطقة :

لا يخفى على أي باحث حجم القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، فخلال العقود الماضية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف تواجدها العسكري في عموم الدول العربية وبالخصوص في منطقة الخليج ، واتبعت الترويج الإعلامي بوجود خطر داهم فخلال الحرب العراقية الإيرانية أي في عقد الثمانينات كان الخطر إيران وكانت تمد العراق بالدعم الإستخباراتي وغيره وتحث مجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعم العراق لاتقاء مخاطر إيران وكانت تفعل، وبعد عام 1990 عندما غزا العراق الكويت أي

خلال عقد التسعينات كان الخطر العراق ، إذا حرب الخليج الأولى والثانية كانتا دافع مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الرضا والقبول الرسمي بتواجد هذه القوات (المبيضين،2012: 43).

هذا الواقع اضطر مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اتخاذ سياسات تمثلت بعقد أعضاءه اتفاقيات أمنية منفردة ، لقناعة تشكلت بعدم القدرة على الدفاع أمام الأخطار المحدقة في المنطقة ولعلمهم الأهمية الاقتصادية لدولهم بالنسبة للاقتصاد العالمي .

ثالثاً : عدم استقرار منطقة الخليج :

من المعروف أن القوات المسلحة العراقية قبل الاحتلال كانت الأقوى في المنطقة وأساس توازن القوى الإقليمي – الخليجي ، إلا أن الاحتلال دمر هذه القدرات ، وعمق الجراح حل الجيش وتحولت العراق إلي دولة فاشلة وأصبحت مع إمكانية نشوب حرب أهلية أو تقسيم العراق وكل ذلك يهدد أمن الأطراف الإقليمية الخليجية (كشك،2012 :55).

الواقع العراقي غير المستقر والأوضاع الأمنية فيه ستلقي بتداعياتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خاصة مع تصاعد العنف الطائفي ،لذلك مستقبل العراق الجديد أحد أهم عوامل المؤثرة في أمن المنطقة (العبادي،2012 :61).

إن من الضروري أن يسعى مجلس التعاون لاستقرار أوضاع العراق ومساعدته على الوصول لنظام سياسي بعيد عن الصراعات الطائفية وبعيد عن التدخلات الإيرانية عندها فقط ممكن أن تنعم منطقة الخليج بالأمن والاستقرار ، ويجب أن ننسى الخلافات القديمة نتيجة سياسات خاطئة ارتكبت من العراق حتى يعود إلى مكانته الإقليمية السابقة ويعزز أمن الخليج والأمن القومي العربي ككل ويعود التوازن الإقليمي مع إيران مره أخرى (المطيري،2011 :114) .

المبحث الثاني : التحدي الإقليمي في اختلال توازن القوى في الخليج العربي :

المقدمة :

مما لاشك فيه أن تزايد القوة الإيرانية المتمثلة بالقوة البشرية والعسكرية التي تمتلكها يؤدى بالضرورة لتفوقها على جيرانها ، خاصةً بعد احتلال العراق الذي كان يعد الند القوي أمام طموحات إيران ، فتتزايد

الاحتمالات من تملك إيران للسلاح النووي أمر سيؤدى بلا شك إلى اختلال توازن القوى في المنطقة وربما يشعل سباق تسلح جديد بينها وبين جيرانها .

بعد احتلال العراق بدأ الحرس الثوري الإيراني ووزارة الاستخبارات في تبني إستراتيجية مركبة تستخدم في إطارها عناصر القوة الصلدة والناعمة معا ، وكان لارتفاع أسعار النفط توسع الموارد الاقتصادية وإزداد تنامي دور إيران فأثار قلق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خاصة مع بعد الدور الإيراني ونفوذها داخل العراق . (الشرقاوي،باكينام،2011 : 23).

السياسات الإيرانية المتمثلة في بسط نفوذها السياسي والاقتصادي واضحة فهي تقوم بتطويق مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال دعم حركة التمرد الشيعية في اليمن والسيطرة على العراق ، كما أنها تقوم بالعمل الدوؤب من أجل نشر فكرها وتصدير ثورتها لدول المنطقة من خلال الطائفة الشيعية الخليجية ، كل ذلك أدى إلى ظهور الفتن والاضطرابات الداخلية في اليمن والعراق وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأصبحت المخاوف والتهديد الأمني واقع ملموس .

لذا تسعى الدراسة لمعرفة العناصر التي تؤدي إلى اختلال توازن القوة في المنطقة وتهدد أمنها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : انتشار الفتن والاضطرابات الداخلية في دول مجلس التعاون

المطلب الثاني : تنامي التهديد الإيراني .

المطلب الأول : انتشار الفتن والاضطرابات الداخلية لدول مجلس التعاون :

المد الطائفي .

تتصاعد مخاوف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأقليات الشيعية لديها ، إذ تخشى أن تتحول إلى طابور خامس يُكرس لخدمة مصالح طهران ، بالتزامن من تنامي النفوذ الإيراني ، واصطدامها

بالغرب ، فكان للهيمنة الإيرانية على العراق أثر لا يمكن إغفاله على دفع الشيعة إلى مقدمة الأحداث (نيشن،2010 :www.yemennation.net) .

وتتفاوت نسب الشيعة في مجلس التعاون في كل دولة ، كما تتباين أوضاعهم ، حيث يمثل غالبية السكان في مملكة البحرين ، ونحو 20% في الكويت ، ومابين 15 إلى 20% في المملكة العربية السعودية ، أما أعدادهم في باقي قطر وعمان والإمارات فقليلة ، أما أوضاعهم فتختلف حيث أن الشيعة في الكويت لا يعانون تمييز اقتصادي ضدهم بينما يشكو الشيعة في البحرين والسعودية تمييزاً اقتصاديا وعلى المستوى الديني تمتع شيعة البحرين بحرية مقارنة بالكويت والسعودية ، أما على المستوي السياسي فنجد أن شيعة الكويت يبدون راضين ، في حين يشكون في السعودية والبحرين من التهميش السياسي (ناصر،2011 :38).

ويجب التفريق بين الانتماء الطبيعي للمذهب أو القبيلة وبين الولاء للدولة ، فالانتماء المذهبي لا يتعارض مع الولاء إذا كان التعامل السياسي والثقافي من الدولة تعاملاً حضارياً راقياً لا تمييز فيه بعيدً عن التشكيك والتخوين والتعصب ، في المقابل يجب على المواطن التمييز بين ما هو سياسي ومذهبي وعدم ربط المواقف السياسية بالانتماء المذهبي وإلا أختلط الأمر ومالت الكفة ، ودائماً ما يؤكد الشيعة الخليجيون بولائهم لأوطانهم وتعود المخاوف من ولاءاتهم الخارجية بسبب نظام المرجعية الدينية في مذهبهم والذي يحتم عليهم اختيار مرجع يقلدونه في قم الإيرانية أو النجف العراقي (نيشن،2010 :www.yemennation.net)

رأى الأكاديمي الكويتي د.شملان العيسى أن التوترات الحالية مرتبطة بالضرورة مع تنامي الحركات الشيعية الموالية لإيران في العراق ولبنان واليمن وأنهم يؤثرون على مجلس التعاون وقال : (الشيعة يشعرون

بالظلم وبأن المؤسسة الأمنية تأخذ القليل من أبنائهم وأن عدداً محدوداً من المناصب العليا يتبوؤها شيعة) ودعا إلى (علاج عقلاني) و(مساواة) جميع المواطنين مؤكدا أن(العلاجات الأمنية لا تفيد) ، فيما ذكر رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية السيد إبراهيم المقيطيب أن الشيعة العراقيين (ما كانوا يوماً إلى جانب إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية بل دافعوا عن بلدهم) بالتالي فلا شكوك بولائهم (الشرقاوي،2011: 39).

وترى الدراسة أن أحداث البحرين في 2011 مؤشر واضح على تصاعد الاستقطاب الطائفي وصورة لذلك في إطار مجلس التعاون والإستقواء بالنفوذ الإيراني ، والسياسة المتبعة هنا كانت التعامل الأمني السريع من قبل درع الجزيرة في البحرين لمنع فتنة طائفية كبيرة شبيهة بفتنة العراق بعد الاحتلال الأمريكي ، وليست الكويت ببعيدة عن البحرين فقد بدا واضحاً الاصطفاف الطائفي وتخندقت صحف وقنوات تلفزيونية ومواقع في الشبكة العنكبوتية على أساس طائفي ينذر بخطر .

نستعرض المسببات الخارجية للاستقطاب الطائفي الذي يهدد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في النقاط التالية (هليل،2011: 110).

1. التمكين السياسي للشيعة في العراق .
2. سياسة الإدارة الأمريكية باحتلالها العراق وتحويل الصراع إلى طائفي في الشرق الأوسط .
3. تصاعد النفوذ الإيراني وتدخلها بالشئون الداخلية لمجلس التعاون ، وتطورات الملف النووي ، مما أدى للصعود الشيعي الإقليمي .

4. وسائل الاتصال الحديثة التي مكنت الشيعة في مجلس التعاون من التعريف بمواقفهم ومطالبهم .

المطلب الثاني : تنامي التهديد الإيراني :

أولاً : من الناحية العسكرية :

1. الملف النووي الإيراني :

أ. نبذة تاريخية :

يعود تاريخ الملف النووي الإيراني لعام 1960 حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة جيدة مع إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، فتم إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية لم يأخذ دوره إلا في عام 1967 عندما ألحق بجامعة طهران ، وقد تركزت طموحات الشاه على بناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية ، وأبرم عقد عام 1975 مع الشركة الألمانية كرافت روك Kraftwerk–Union لبناء مفاعل نووي في بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط ، كما أنه قبل ذلك بعام 1974تعاقد مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين بقدرة 950 ميغاواط لكل واحد منهما . (الناهي،2005: 280).

لم يعجب الولايات المتحدة التحركات الإيرانية والعقود التي تقوم بإبرامها وكانت تترقب ذلك عن كثب فهي لا تريد أن تستغني إيران عنها ، ففي عام 1977 تفاوضت الإدارة الأمريكية مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني وتم الاتفاق على إلغاء إيران لكافة المعاهدات القائمة مع الدول الأخرى شرط أن تزود الإدارة الأمريكية إيران بعدد ثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية ووقع العقد في يوليو/تموز عام 1978 ولم يتم الاتفاق وصادرت الإدارة الأمريكية مبلغ يقدر بثمانية مليارات بعد قيام الثورة الإسلامية وسقوط الشاه (الناهي،2005: 283).

كل ما تم إنجازه لحظة سقوط الشاه كان مفاعل بوشهر –1 فقد أنجز العمل فيه بنسبة 90% ومفاعل بوشهر–2 بنسبة 50% والمفاعلين أنجزتهم الشركة الألمانية التي ذكرناها كرافت روك ، لقد عادت إيران لاستئناف نشاطها عام 1990 بعد انتهاء حرب الخليج الثانية –إلا أن الإدارة الأمريكية لها بالمرصاد ، حيث تقوم بالضغط على الدول التي تتعاقد معها إيران لإيقاف التعاقدات (العبد الرزاق و بومدين،2006: 11).

لقد وقعت إيران على معاهدة الحد من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية في يوليو/تموز عام 1968 وتنص المعاهدة على (بأن لإيران الحق في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز يذكر وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية) وبناء على تلك المعاهدة تمكنت إيران من استيراد ما تحتاجه لبناء المفاعل النووي حسب الفقرة الرابعة في المعاهدة بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية والعقد موقع بين إيران ومجلس الأمن (العبد الرزاق و بومدين،2006: 14).

بدأت الأزمة منذ الثامن من يناير لعام 1995 عندما وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع روسيا لبناء محطة نووية جديدة في بوشهر حيث تم التشكيك في نواياها وتم الترويج لوجود بنود سرية في الاتفاقية تتعلق بتخصيب اليورانيوم وقادت حملة التشكيك الإدارة الأمريكية ، ومنذ أواخر عام 2002 تصاعدت الأزمة وبدأ إسرائيل تروج لفكرة التصعيد العسكري لمنع إيران من صنع اليورانيوم المخصب ، وبعد احتلال العراق قامت الإدارة الأمريكية بشن حملة عالمية ضد البرنامج النووي الإيراني فيبدو أن نجاحها في احتلال العراق شجعها على التحرش بإيران ، ودخلت وكالة الطاقة الذرية على خط الضغوط بينما تستمر إيران بالتأكيد على سلمية برنامجها النووي ، ودخل الإتحاد الأوربي كطرف في محاولة إنهاء الأزمة وقدم مبادرة قي 21 أكتوبر 2004 (العبد الرزاق و بومدين،2006: 18).

وقعت إيران على بروتوكول يسمح للمفتشين الدوليين بالقيام بتفتيش مفاجئ للمواقع النووية بشروط تتعلق بسيادتها ثم تعرضت إيران لعقوبات اقتصادية كبيرة بسبب عدم التزامها بتعهداتها بإيقاف تخصيب اليورانيوم ، ومازالت إيران تناور تتقدم خطوة وتتراجع أخرى حسب الظروف الدولية ، وتواصل المفاوضات مع الدول الكبرى 5+1 وتضع عينها على امتلاك الطاقة النووية (العبد الرزاق و بومدين،2006: 20).

ب. دوافع إيران في امتلاك النووي :

الدوافع السياسية :

تطمح إيران أن تدخل النادي النووي لتصبح من مصاف القوى الإقليمية العظمى ويزيد من حضورها الدولي مع ما تملكه من إرث تاريخي متمثل بالإمبراطورية الفارسية ، وهي تسعى لإعادة أمجاد هذه الإمبراطورية (المطيري،2011: 56)

الدوافع العسكرية :

وهناك اعتبارات ودوافع عسكرية تعود إلى امتلاك العديد من الأطراف في المنطقة لأسلحة نووية مثل باكستان والهند وإسرائيل والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية المحتملة لإيران وهي تريد خلق حالة من التوازن والردع تجاه هذه التهديدات (المطيري،2011 :55) كما أن التواجد العسكري الأمريكي المكثف في العراق والخليج يُشعر إيران بالخطر .

الدوافع الاقتصادية :

تسعى إيران لاستخدام النووي لتأمين 20% من طاقتها الكهربائية عبر البلاد لتخفيف استخدام النفط والغاز في ظل الزيادة السكانية ولكن الذي يقلل من هذا الدافع أن المنشآت النووية مكلفة جداً (مجلة السياسة الدولية،2004 :1).

ت. أثر البرنامج النووي الإيراني على مجلس التعاون :

الآثار الأمنية :

سيتم تكريس الخلل القائم في موازين القوى ، حيث أن الواقع الجغرافي يحتم على إيران التمدد باتجاه الغرب الأضعف وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليس من المنطقي أن تتجه شرقاً ، تجاه الهند وباكستان والصين ولا شمالاً تجاه روسيا (الخالدي،2007 :131).

وإمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والدول الكبرى التي تحاول إيقاف إيران وكبح جماحها لامتلاك السلاح النووي سينعكس سلباً على مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلا شك ، التي تخشى من وقوع حرب إقليمية عواقبها وخيمة على أمن الخليج وعلى اقتصاده فيما إذا قامت إيران بإغلاق مضيق هرمز الذي يعتبر شريان الحياة للنفط الخليجي المصدر للأسواق العالمية (السهلي،2012 :74).

الآثار البيئية :

مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة أول من سيتضرر بشكل مباشر من جراء حدوث تسرب إشعاعي ، حيث يبعد مفاعل بوشهر والذي يعتبر من أهم المرافق النووية الإيرانية 280 كيلو فقط من أقرب نقطة له في الخليج وهي دولة الكويت ، وكلما كانت تقنيات الأمان النووي ضعيفة زادت المخاوف وليست حادثة تشرنوبل ببعيدة 1986 فقد تتكرر ، وفي حال تخلصت إيران من نفاياتها النووية في مياه الخليج فإن مياهه معرضه للتلوث مما يعرض جميع دوله للخطر الذي لا يزول بسنوات قليلة (العبد الرزاق و بومدين،2006 :37).

ث. موقف مجلس التعاون من برنامج النووي الإيراني :

يدرك مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحجم الأخطار التي يواجهها في حال تمكنت إيران من امتلاك السلاح النووي ولكن في المقابل لا يوجد من طرفه أي خطوات عملية تذكر ، حيث أن مجلس التعاون مقتنع بإيجاد حل من خلال الوسائل الدبلوماسية وهو موقف متطابق من موقف الإتحاد الأوربي ، فقد كان الموقف الرسمي الخليجي يشير إلى الموضوع في بياناته الختامية للقمم التي يعقدها سنوياً بشكل عام ولا يسمى أي طرف ما عدا قمة 1996 المنعقدة في الدوحة فقد نص البيان الختامي صراحةً على إيران حيث نص البيان (قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانة من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة) ، ثم يعود للعموميات في القمم الأخرى في قمم 1997 و 2003و 2004و 2005(العبد الرزاق و بومدين،2006 :38).

إذا واضح أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدية موقف رسمي معلن تجاه البرنامج النووي الإيراني إلا أنه تنقصه السياسات العملية والتحرك الفعلي ، بسبب العلاقات المتنوعة مع طهران وهيمنتها على العراق .

2. القوة العسكرية الإيرانية :

كانت ومازالت القوة العسكرية الإيرانية من أبرز محددات السياسة الخارجية الإيرانية والتي أهلتها لتكون قوة إقليمية لا يستهان بها ، فقد ورثت السمعة من الإمبراطورية الفارسية ، وحافظت عبر العصور على قوتها ، أما حديثاً فقد كانت في القرن الواحد والعشرين تمثل القوة الإقليمية الأكبر في الخليج في عهد الشاه (المجالي،2012 :67).

منذ 1960 وهي تسعى لبناء قوة عسكرية للهيمنة على المنطقة خاصة بعد الانسحاب البريطاني ، فقد كانت على وفاق مع الغرب وكانت تقوم بدور شرطي المنطقة مستغلة لضعف دول الخليج العربية ، فقد قال الشاه (نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحماة لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم) (النعيمي،1994 :14).

وتتلخص أهداف إيران الإستراتيجية بالسعي نحو قوة إقليمية بالتالي:

بناء موقع إقليمي مميز بين الدول المجاورة كالسعودية والعراق وتركيا ومصر وإسرائيل ، وبناء حالة من التوازن الإقليمي مع القوى النووية الإقليمية كالهند وباكستان وإسرائيل.

أ. تعزيز دورها كقوة إسلامية آسيوية مقابل الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

ب. منافسة روسيا وتركيا في التأثير على دول آسيا الوسطى ، وأن تكون فاعلة في التأثير في القضية الفلسطينية وفاعلة في منظمة المؤتمر الإسلامي .

(Savyon,2002)

هذه الأهداف دفعتها لبناء القدرات العسكرية خلال الثلاثة عقود السابقة على جميع الأصعدة وسخرت إمكانياتها لذلك ، فوصل حجم الإنفاق العسكري الدفاعي الإيراني عام 2006 حسب إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية 6.6 مليار دولار (المجالي،2012 :68).

وهذا جدول يوضح حجم القوى العسكرية الإيرانية ومقارنتها مع القوة العسكرية الخليجية مجتمعة .

الدولة	إيران	دول الخليج
عدد القوات	540600	332000

الدبابات	1565	2029
صواريخ أرض جو	76	178
طائرات مقاتلة	306	573
وحدات بحرية سطحية	59	93
غواصات	3	--
باتريوت	--	25
ميزانية الدفاع بالمليار	9.1	34.715

(المعهد الدولي للدراسات،2003-2004: 25)

خلال العقد الماضي (2000-2010) كان حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة وإيران والعراق كبيراً ، حيث بلغ 291 مليار دولار ، وبلغت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية عام 1999 إلى 50% في بعض الدول المذكورة (مركز الإمارات للدراسات،2010).

ما يميز القدرات العسكرية الإيرانية أنها دخلت مرحلة الاعتماد على النفس ، فهي تقوم بتصنيع أسلحتها بنفسها ، بالتالي لن تكون هناك مشكلة في قطع الغيار التي تحتاجها في حالة شراء الأسلحة من الدول الأخرى كروسيا والصين ، فهي تقوم بتصنيع نسخ متشابه من الأسلحة الروسية والكورية والصينية ، فعلى سبيل المثال صاروخ (شهاب-1) الذي يصل مداه إلى 300 كيلو و نسخة متطورة من صاروخ (سكاد-ب) الروسي ينتج محلياً ، و صاروخ (زلزال-3) الذي يصل مده إلى 900 كيلو ينتج محلياً بمساعدة الصين وكوريا الشمالية (الحمداني،2012 :87).

وقد اعتبر نائب رئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور مصطفى العاني أن (هناك مبالغة كبيرة في قدرات إيران العسكرية ، وكذلك في قدرتها على ضرب أساطيل الغرب في مياه الخليج) (الشرقاوي،2011 :60).

وتستخلص الدراسة أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي دخل في سباق تسلح ، لموازنة القدرات العسكرية الإيرانية ، حيث قامت كل دولة من دوله بشراء كميات كبيرة من السلاح وتعد هذه هي السياسة المتبعة لمواجهة التسلح الإيراني .

ثانياً : من الناحية السياسية والاقتصادية :

1. سياسة التطويق ودول الجوار الخليجية (اليمن والعراق) .

تتبع إيران سياسة التطويق لتوسيع نفوذها في منطقة الخليج فهي تهيمن على العراق في الشمال وتحاول بسط نفوذها على اليمن في الجنوب وهي إستراتيجية إيرانية للنفاذ من خارج الحدود ، أما من النفاذ إلى الداخل فلا يتطلب أكثر من إثارة الملف الطائفي (الشرقاوي،2011 :28).

أ. العراق :

تتميز الإستراتيجية الإيرانية بالرؤية الثاقبة والقدرة على القراءة المتجددة للواقع الإقليمي بفرصه وقيوده ، مما يتيح لصانع القرار الإيراني بمواكبة الأحداث والاستفادة من أخطاء الأطراف الإقليمية ، ومن الأخطاء الفادحة التي قامت إيران باستغلالها غزو العراق وإدارة الاحتلال للعراق وهو من الأمور التي تعد من أخطاء الإستراتيجية الأمريكية ، فقد فتحت العراق لإيران وهو البوابة الشمالية للخليج وأسقطت قوة كانت موازنة لإيران أضحت أداة مساومة لها (الشرقاوي،2011 :28).

تزايد النفوذ الإيراني في العراق أدى إلى اختلال التوازن الإقليمي لصالح إيران بعد القضاء على الجيش العراق ، كما أن إيران دعمت سياسة (الفوضى المسيطر عليها) في العراق بالتوازي مع سياسة التفاهم بين حلفائها في العراق وسلطات الاحتلال الأمريكي ، ومن خلال هذه الإستراتيجية استطاعت إيران فرض أمر واقع على الإدارة الأمريكية التي تقبلت مرغمتاً الوجود الإيراني المباشر وغير المباشر على الأرض العراقية ، وأكثر من ذلك تحولت السياسة الأمريكية للتفاوض مع إيران تحت ضغط الأوضاع في العراق وعلى حساب مصالح مجلس التعاون لدول الخليج العربية (إدريس،2007 :34).

لم يتمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من موازنة النفوذ الإيراني داخل العراق بدعم وجود سني قوي في منظومة الحكم العراقية لاحتواء المد الشيعي الطائفي في العراق ، كما تراجع النفوذ الأمريكي لصالح النفوذ الإيراني وما نتائج انتخابات 2010 في العراق إلا دليل على ذلك ، وعندما دب خلاف حول تشكيل الحكومة العراقية وثلاثة مرشحين لرئاسة الحكومة العراقية من أصل أربعة توجهوا لطهران للتشاور معها (الزيات،2010 :48).

ب. اليمن :

تقوم إيران بدعم الحوثيين في شمال اليمن الذين ينتسبون للزيدية وهم فرقة شيعية حكمت شمال اليمن حتى انقلاب 1962 وفي عام 2004 بدأو يستعيدون قوتهم ويهاجمون مراكز للجيش بهدف إقامة دولة شيعية تقسم اليمن ، ويتلقى الحوثيين الدعم العسكري من إيران عبر سفن ترسو في مرفأ قريب من مرفأ "عصب" في اريتريا ، وقد سعى الحوثيون للسيطرة على مراكز أمنية بالقرب من الحدود السعودية في محاولة منهم للتوسع فبادر الطيران السعودي بقصفهم بغارات مكثفة (الشرقاوي،2011 :34)

تشعر الحكومة اليمنية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بقلق حيال تصاعد قوة الحوثيين ، كما تقوم إيران من خلال دعمها للحوثيين بتوجيه رسائل عسكرية إلى اليمن ودول الخليج بأنهم قادرون على نشر الفوضى داخل دولهم (الشرقاوي،2011 :35).

2. التبادل التجاري بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية :

التبادل التجاري بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية من مسببات التقارب في العلاقات بينهما نتيجة لعوامل الجغرافيا بين ضفتي الخليج ، حيث قال الدكتور مهدي غضنفري وزير التجارة الإيراني في مايو2010 : (إن حجم الميزان التجاري بين الإمارات وإيران بلغ نحو 47.7412 مليار درهم (13مليار دولار) ، بينما يصل إلى نحو ملياري دولار بين سلطنة عمان وإيران ، ومليار دولار بين السعودية وإيران ، و650 مليون دولار بين الكويت وإيران ، ونحو 200 مليون بين قطر وإيران ، وأقل من ذلك إلى حوالي 150 مليون دولار مع البحرين) (هليل،2011 :119).

وشكل النفط ضرورة للتقارب بالعلاقات لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران ، فساهم الطرفان في استقرار أسعار النفط تحت مظلة الأوبك وأدى ذلك لعدم انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بأدائهم الاقتصادي (مبيضين،2008 :356).

3. سياسة تصدير الثورة :

عند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وضعت في طليعة أهدافها أن تكون أيديولوجيتها هي الحاكمة والرسمية في الداخل وفي الخارج في المجتمعات الأهلية الشيعية في العالم أجمع ، ولترسيخ ذلك

قامت بدعم العديد من علماء الدين وتدريبهم في قم ، ولقد خصصت ميزانيات ضخمة لدعم هؤلاء العلماء (علي،نايتس،ايزنشتات،2011 :148).

وقامت أدبيات الثورة الإسلامية في إيران على تصنيف معظم حكام وحكومات البلدان الإسلامية بأنهم يمارسون الاستكبار على شعوبهم ، وحرضت تلك الشعوب على التخلص منهم ، ولإيمانها بنموذجها الثوري فهي ترى أن تصدير الثورة واجب ديني وليس مجرد هدف سياسي ، بالتالي فهي تقوم بدعم الحركات الإسلامية وبالذات الشيعية منها في جميع أنحاء العالم الإسلامي وتقدم لهم الدعم المالي والعسكري (غريب،2010 :8).

وينقسم الساسة الإيرانيين في سياسة تصدير الثورة إلى فريقين ، الفريق الأول يرى أن الثورة تصدر عن طريق التعليم وتقديم نموذج يحتذي به ضد الطغيان والفريق الثاني المتشدد يتبنى أسلوب التصدير العسكري للثورة في أجزاء من العالم الإسلامي (هليل،2011 :101) .

ولقد طالب الخميني منذ البداية باستنساخ الثورة في البلدان الإسلامية الأخرى كخطوة أولى نحو التوحد مع إيران في دولة واحدة وتكون طهران العاصمة المركزية ، ورأى أن للثورة دور عالمي لمساندة المحرومين حول العالم ، وتعهد الخميني بتصدير الثورة (نصر الله ،1985 :10).

انعكست تلك الآراء على الدستور الإيراني ، حيث نصت ديباجته على أنه من ضمن أهداف إيران السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية لبناء الأمة العالمية ، كما أعطى الدستور الحرس الثوري والجيش مهمة النضال من أجل توسيع حكم الله في كافة أرجاء العالم (نصر الله،1985 :17).

الفصل الرابع

سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية

المقدمة :

لقد شهد العالم العربي بداية العام 2011، حراكاً سياسياً صاخباً ، اتخذ طابعاً ثورياً شعبياً لم يكن يخطر على بال أحد ، حتى مراكز الدراسات السياسية لم تتمكن من استشراف الحدث ولا النخب السياسية ،

حيث مرت المنطقة العربية بزلزال سياسي اجتماعي أطاح بأنظمة استبدادية استمرت لعقود ، وقد سميت هذه الثورات بثورات الربيع العربي .

لقد تتابعت ثورات الربيع العربي في موجات واحدة تلو الأخرى ، تشابهت أحداثها أحياناً واختلفت أحياناً أخرى ، وقد جمعها ووحدها الرغبة في التغيير والتحول إلى نظم حكم جديدة تحقق الحرية والعدالة والحياة الكريمة .

لقد عانى معظم أقطار الوطن العربي على امتداد أكثر من نصف قرن من أنظمة دكتاتورية شمولية ، عانت في ظل حكمها الشعوب من الكبت والسجون والمعتقلات والحرمان من حرية التعبير ، كما عانى الوطن العربي من أنظمة فاسدة التهمت معظم الثروات ، مما أدى إلى تفتت البنية المجتمعية وضمور برامج التنمية حتى أضحت الدول العربية في مؤخرة الدول في العالم .

قال الله تعالي في سورة الرعد أية 11 (**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**) فمن كان يتصور أن تهب الشعوب بصدور عارية وإمكانيات بسيطة في مواجهة أنظمة لها سطوة وقوة ونفوذ داخلي وخارجي ، وتنجح في تغييرها .

هناك حقيقة اجتماعية وسياسية بل وفطرية ، تؤكد أن الأصل في حكم الشعوب هو التراضي والتفاهم والاستقرار على عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم ، وقد ثبت في التاريخ أن الاستقرار على هذا العقد يحقق الاستقرار في المجتمعات .

وبينما تشق الثورات الشعبية طريقها وتنتقل من بلد إلى آخر ، تبرز أهمية أن تتدارك الأنظمة العربية القائمة والمستقرة نفسها ومن ضمنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتراجع سياساتها قبل أن تصلها

الثورات ، إذ عليها أن تراجع منظومة الحكم وتصححها بما يستجيب لحقوق الشعوب ، وعليها الخروج بمنظومة إصلاحية حقيقية جادة من خلال توسيع العمل الديمقراطي وتمثيل الشعوب في برلمانات بانتخابات نزيهة ، وتوزيع عادل للثروات .

يدرك المجتمع الدولي أنه لا يستطيع الوقوف في وجه التغييرات الشعبية ، بل عليه أن يتكيف معها ، وأن يشارك في عملية الإصلاح لما له من خبره كبيرة في العمل السياسي والديمقراطي ، ستتناول الدراسة هذا المبحث على المطالب التالية :

المبحث الأول : ثورات الربيع العربي 2011 .

المبحث الثاني : سياسات مجلس التعاون تجاه الربيع العربي .

المبحث الأول : ثورات الربيع العربي :

المقدمة :

بنظره فاحصة للأنظمة العربية التي تعرضت لموجة التغيير من خلال شعوبها نجد أن هناك عوامل مشتركة بينها أدت لانطلاق هذه الثورات ، حيث كانت هذه الأنظمة تمارس الفساد بأنواعه ، ولديها أجهزه أمنية تمارس القمع والبطش ، كما كانت تميز بين المواطنين في توزيع الثروة فساهمت بشكل مباشر بتقسيم

المجتمع إلى طبقتين فقيرة مسحوقة وأخرى غنية جداً ، وكانت البطالة منتشرة بشكل كبير بين فئة الشباب ، بالإضافة إلى تهميش الشباب وعدم إدماجهم في العمل السياسي مما أضعف المشاركة السياسية .

لقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في إثارة وإحياء الجماهير ، والتي لم تكن تخطر على بال أحد ، فصفحات ومواقع ومدونات كانت تقود التظاهرات وتحدد أماكنها ، فقام الشباب بالتفاعل معها والتعبير عن رأيه دون أن تكون للثورة قيادة محدده تتحكم في الجموع الثائرة .

إن ما حدث في العالم العربي لا يقل أهمية عن مرحلة التحرر من الاستعمار ، وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية هذا التحول المفاجئ و تنوعت واختلفت مواقف الدول تجاه هذه الإحداث من التأييد والتنديد والمشاركة في التغيير .

ستتناول الدراسة هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول : أسباب وأدوات ثورات الربيع العربي .

المبحث الثاني : ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي .

المطلب الأول : أسباب وأدوات ثورات الربيع العربي :

أولاً : نبذه عن الربيع العربي :

لقد كان يوم 2010/12/17 هو شرارة بدأت في تونس وانتشرت لباقي الأقطار بشكل سريع ، ففي هذا اليوم قامت فادية حمدي الشرطية التونسية من مدينة سيدي بوزيد بإهانة المواطن التونسي محمد البوعزيزي الشاب الذي يبلغ من العمر 26 عاماً الذي كان يبيع الخضروات على الشارع فأقدمت على صفعه

والبصق عليه ومصادرة عربته ، فقام بالتعبير عن غضبه ويأسه من البطالة التي يعانيها بإشعال النيران في جسده أمام مقر بلدية المنطقة الي أدت إلى وفاته بعد تسعة عشر يوماً من الحادثة متأثراً بجراحه ، كانت هذه الحادثة هي بداية قيام ثورة النسيم التي غيرت المشهد السياسي في تونس وفر معها الرئيس التونسي الذي استمر في الحكم قرابة الربع قرن (الرشيد،2013 :13) .

ثم انتقلت الثورة إلى مصر في ثورة أطلق عليها 25 يناير عزل على أثرها الرئيس المصري محمد حسنى مبارك بعد ثلاثة عقود من الحكم ، ثم ما لبثت الثورة أن وصلت إلى ليبيا فاليمن وغيرت أنظمتهم ثم سوريا التي تحولت ثورتها إلى حرب بين النظام والشعب بسبب عنف النظام واستخدامه الجيش لقمع الثوار ولم تحسم الثورة في سوريا حتى الآن وتأثرت البحرين والكويت بحراك واحتجاجات شعبية أدت لتغييرات طفيفة.

تشابهت استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير ، إذ أتهم الثوار بالخيانة والعمالة ، وتم استخدام العنف في محاولة لفض احتجاجاتهم الواسعة ولم تستسلم الأنظمة فوراُ لمطالب الشعب بل حاولت الصمود وحدثت مواجهات وقتلى وجرحى بين صفوف الثوار نتيجة التعامل الأمني مع الثوار المطالبين

بالتغيير كما تشابهت تصريحات المسئولين العرب التي كانت تؤكد على خصوصية كل بلد حيث صرح وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط قائلاً : " إن مصر ليست تونس" وبعده صرح سيف الإسلام القذافي: " أن ليبيا ليست كمصر وتونس" وفي الحقيقة أن ما حدث في تونس تكرر في كل الدول التي طالها الربيع العربي (الدلابيح،2011 :115).

لقد تشابهت مطالب الثوار في كل الأقطار العربية التي طالها الربيع العربي ، وقد تركزت المطالب على تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات وتوزيع عادل للثروات وإيقاف العنف الأمني والتغييب لسنوات في السجون دون محاكمات وإرساء دولة العدل (الدلابيج،2011 :115).

ثانياً : أسباب قيام ثورات الربيع العربي :

1. غياب الحريات السياسية :

لقد قارن المحلل الإيراني ريتشارد جواد حيدريان بين العامل الاقتصادي والسياسي المؤديان للثورات فقال : (غالباً ما تحدث الثورات في البلدان الراكدة المعوزة ، وإنما يشهد التاريخ الحديث أن الثورات من المرجح أن تحدث في البلدان التي تشهد فترة طويلة من نمو اقتصادي غير مسبوق لم يصاحبه إصلاح سياسي ، أو أن تخضع لأزمة اقتصادية مفاجئة تليها فترة طويلة من التوسع الاقتصادي ، في سياق تزايد التوقعات والحرمان النسبي ، تحشد المعارضة الجماهير لسحب دعمهم للنظام تدريجياً ، ويتخطون بذلك حد المعتاد ، ويكونون أكثر استعداداً لانتهاز فرص خلق هزات ثورية وتجاوز تحدياتها) (Heydarian,2011).

كان من الواضح أن الدول العربية تتعرض لضغوط غربية لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية وكان ذلك بالتحديد منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ، والتي رفعت الإدارة الأمريكية فيها شعار تصدير الديمقراطية ، والإصلاح السياسي في نظر الغرب هو إطلاق الحريات السياسية وعقد انتخابات نزيهة وحرية الإعلام والصحافة ، وتشكيل الأحزاب والمؤسسات المجتمع المدني ، إلا أن استجابة الدول العربية كانت محدودة وشكلية وبعضها لم تستجب وقد أدي عدم تبني إصلاحات سياسية إلى ضعف المشاركة السياسية هذا إن وجدت .

هذا التضييق أدى انضمام العديد من المواطنين إلى تكتلات وتيارات قائمة وأخرى أنشئها الظرف على شكل طائفي أو مناطقي ، بعضها تم تأسيسه من خلال الفضاء الإلكتروني (وسائل الاتصال الحديثة) وبرزت من رحمها حركات احتجاجية لها مطالب سياسية وتبنت خطاباً متشدداً يتعدى الإصلاح التدريجي إلى الجذري وقامت بتعبئة الشارع لمواجهة النخب الحاكمة وقد ظهر لدينا نموذجان للتغيير تبنته هذه الحركات **النموذج الأول** : يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية والانفصال عنها كلياً ، كما حالة السودان (جنوب السودان)، أو الانفصال بحكم ذاتي مثل العراق وفلسطين والصومال ، **النموذج الثاني** : نجاح حركات احتجاجية عشوائية لا مركزية تجمع خليط من فئات المجتمع والأحزاب السياسية المتنوعة لإسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة الشارع ومثال ذلك ما حدث في 2011 في تونس ومصر واليمن وسوريا وبعض دول الخليج ، وبذلك يتضح أن سيناريو التغيير المتدرج نحو الإصلاح السياسي أصبح غير مطروح والتغيير الجذري هو السائد الآن من خلال الثورات (أمين،2011 :184).

2. الوضع الاقتصادي والاجتماعي :

على الرغم من تمتع الدول العربية بالعديد من الثروات البشرية والمادية ، إلا إنها لم تتمكن من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية لمجتمعاتها ، ومؤشر ذلك ظاهرة انتشار البطالة والهجرات لتوفير وضع

مادي جيد بسبب تدني مستوى الدخل ، كما أن هناك اختلاف في مستوى الخدمات في جغرافيا الدولة الواحدة ، كل ذلك أدى إلى ظهور حالة من الغضب والسخط الشعبي أدى إلى ظهور حركات احتجاجية عفوية غير منظمة سرعان ما ثارت (الدلابيج،2011 :117).

هناك ثلاثة نقاط لا يرغب صندوق النقد الدولي التعليق عليها إلا مضطراً وهي زيادة البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية ، فدولة مثل تونس التي طبقت سياسة الصندوق زاد دخلها القومي خلال عشرين سنة بواقع 5% سنوياً في المقابل زادت معدلات البطالة ، حيث وصلت البطالة 14% من إجمالي القوى العاملة حسب الإحصائيات الرسمية التي يعتقد أن تقلل من حجم المشكلة ، كما أن معدلات البطالة تصل إلى 9% في مصر ، أما الفجوة بين الأغنياء والفقراء يتضح من خلال الإحصائيات التي تشير إلى أن أغنى 10% من المصريين يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% ، أما في تونس فالفارق يصل إلى 13 ضعف طبقاً للأمم المتحدة إحصاء 2008 ويعتقد أن الأرقام أكبر من ذلك بكثير (الدلابيج،2011 :118).

نشرت منظمة العمل الدولية في أغسطس 2010 قبل اندلاع ثورات الربيع العربي تقريراً بعنوان "الاتجاهات العالمية للشباب" فقالت : (أكثر من 20% من قوة الشباب القادرة على العمل في العالم العربي لم تكن قادرة على العثور على وظائف في عام 2008) وعند الجمع بين النمو الاقتصادي السريع للدول وانخفاض فرص العمل المتاحة للشباب نفهم لماذا اشتعلت نيران الثورات (الصواني،لاريمونت،2013 :42).

3. تراجع الاندماج الوطني :

كان الاستقطاب الطائفي ولا يزال مشكلة تواجه الدول العربية خاصة مع تغير مراكز النفوذ الإقليمي في المنطقة العربية ، فمن الواضح أن إيران تقوم دعم الشيعة في الخليج العربي وغيرها من المناطق ،

مستغلتاً معاناة بعض فئاتهم من التهميش في بعض الدول ، وقد بدا ذلك واضحا في الدول التي فيها تنوع طائفي مثل العراق والبحرين واليمن وكذلك تنوع عرقي مثل الأكراد في العراق وسوريا .

لم تُعامل الأقليات الطائفية والعرقية والدينية معاملة جيدة طوال سنوات في بعض الدول فقط ، وتم فرض نظام ثقافي محدد عليها لإدماجها في المجتمع ، كما عانت من ممارسات تمييز أدت إلى تقويض وضعها السياسي والاقتصادي والثقافي كما حالة المسيحيين في جنوب السودان وبعض شيعة الخليج ، مما منع هذه الفئات من ممارسة دورها في المجتمع وكل هذا أدى إلى تحزب وتخندق هذه الفئات وانسلاخها عن أوطانها واتجاهها إلى المطالبة بالانفصال الكلي كما حالة السودان أو الجزئي كما هي حالة العراق من تقسيم البلاد إلى جنوب شيعي ووسط سني وشمال كردي (الدلابيخ،2011 :120).

وكلما زاد الإقصاء لهذه الفئات تفجرت الخلافات المذهبية وتم إذكاء نيران الفتنة الطائفية والاصطفاف المذهبي ، والتي تعمل بعض الحكومات على تعميقه بدل حله والحل بعدم الهروب من الإصلاحات السياسية الشاملة (الرشيد،2013 :59).

4. تصاعد دور القوى الخارجية والإقليمية :

كان من الواضح أن معظم الدول العربية تعيش حالة من الاستسلام لسياسات الغرب حيث ترهن سياساتها الداخلية لما يناسب النفوذ الغربي ، واستغلت القوي الغربية الأمر فقامت خلال السنوات الأخيرة

بدعم مبادرات تخل باستقرار النظام العربي وبالسلطات الحاكمة ومثال على ذلك الاحتلال الأمريكي للعراق ودعم تفتيت السودان والبداية كانت بجنوب السودان والبقية تأتي ، حتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوط غير مسبوقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات والدفع بالإصلاحات السياسية بشكل عاجل دون تدرج (شحاتة،2011 :13).

وترى الدراسة أن هذا النفوذ الغربي والضغوط المتتالية أتت بالتزامن مع تصاعد النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وإيران مما بدا أن الدول العربية تعاني إقليمياً ودوليا .

بالنسبة لإيران فقد دخلت بوضع يشبه الحرب الباردة بين معسكر التشدد الذي تتبناه وبين معسكر الاعتدال بقيادة مصر والسعودية والمدعوم من الإدارة الأمريكية ، فقامت بدعم واسع لحركات وأنظمة بهدف تأمين نفوذها في المنطقة مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان والتمرد الحوثي في اليمن وشيعة البحرين وقد عزز هذا الدعم من قدراتهم ضد الأنظمة القائمة (شحاته،2011 :15).

ثالثاً : أدوات التغيير في الربيع العربي :

كان التغيير في الماضي يقوم على الانقلابات العسكرية ، أما اليوم فنحن نعيش في زمن العولمة حيث تضاءلت معايير الجغرافيا أمام الأدوات الجديدة المحركة للثورات والتي على رأسها الشباب ثم المرأة فوسائل الاتصال الحديثة التفاعلية فالفضاء المرئي معلنتاً أسلوب جديد وعصري في التغيير .

1. القوة الشبابية :

يمثل الشباب الشريحة الأكبر في إجمالي عدد السكان في الوطن العربي حيث تبلغ نسبتهم 60% من السكان وحسب إحصائيات 2009 فإن الفئة العمرية بين (15-29عاماً) يبلغ عددهم 113 مليون شاب (الراشد،2011 :6).

ترتفع مستويات البطالة بين الشباب في الوطن العربي إلى 25% مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 14.4% أي أن النسبة عالية ، وأكثر الشباب العاطلين من حملة الشهادات العليا حيث تبلغ نسبتهم 95% بالنسبة لعموم العاطلين عن العمل ، كما أن البطالة منتشرة بين الشابات بشكل كبير (شحاتة،2011 : 13).

يعاني معظم الشباب أيضاً من تدني الأجور وسوء ظروف العمل ، حيث يعمل 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي ، وقد تسبب ذلك في تأخر سن الزواج فوفقاً للتقارير الدولية فإن أكثر من 50% من الشباب بين سن 25-29 عاماً لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية (الدلابيخ،2011 :117).

تتميز القوي الشبابية العربية بالحماسة والإرادة ، كما أنها خالية من العقد السياسية والاجتماعية التي عانت منها السياسة العربية فهي تعيش حالة من الإقصاء والتهميش السياسي منذ زمن بالتالي فهي خالية من

الإشكالات ، هذه القوي تكاد تسيطر على المشهد الثوري من حيث التأثير والاتساع بالإضافة إلى فكر جديد وإبداعات ملهمة (الراشد،2011 :6)

لقد كان الدافع وراء تحرك الشباب للتغيير هو شعورهم بضغط ضياع الهوية والكرامة الإنسانية والبطالة والاستبداد ، والرغبة بعيش بكرامة وحرية ، وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص ، و كذلك غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف الأحزاب السياسية وعدم وجودها مطلقاً في بعض الدول ، وضعف منظمات المجتمع المدني ، وانتهاكات حقوق الإنسان كل ذلك أدى إلى تحرك الشباب (الراشد،2011 :7).

2. المرأة :

تعد المرأة من العناصر الحيوية في ميدان الحراك المدني العالمي والإقليمي والمحلي ، بالرغم من العادات والتقاليد التي تقيدها في معظم الدول العربية إلا أنها تحولت إلى رقم صعب وحقيقة لا يمكن تجاوزها ، فقد شاركت النساء بقوة في ثورات الربيع العربي ، وكان لها أدوار واضحة لا يمكن إغفالها ، بل إن المؤسسات السياسية والاجتماعية الأهلية انسجمت معها ووجهت خطابها بما يناسبها ، لقد سقط من النساء جرحى وقتلى في مواجهة السلطات التي حاولت إيقاف الثورات ، كما تصدرت العديد منهن المنابر والساحات للتعبير عن آرائهن (الراشد،2011 :7).

3. عالم الفضاء المرئي :

أصبح الإعلام هو المسيطر على السياسة ويقوم بتوجيهها وتغييرها ، فالنفوذ الإعلامي قوة لا يمكن إنكارها ، لقد تمكنت العديد من المحطات الإعلامية من الظهور إثر أحداث عالمية ومثال على ذلك محطة CNN التي تميزت في بداية التسعينات بنقل حرب الخليج الثانية واستطاعت أن تصور الحدث وتصنع الرأي

وتوجه السياسة نحو الحرب والسلام ، كما ساهمت في إضفاء الشرعية الدولية في نتائج الحرب ، وعربياً برزت قلتي العربية والجزيرة في ثورات الربيع العربي ، حيث أصبحت الدول العربية تحسب لهما حساباً كبيراُ بل إن قناة الجزيرة كان لها دور هام في حماية الثورات من بطش الأنظمة فتعدت نقل الحدث إلى مساندة الثورات (الراشد،2011 :7).

ترى الدراسة أن عالم الفضاء المرئي يشكل في وقتنا الحاضر أداة فاعلة وآلية لتحريك قوي المجتمع المدني من أجل تحقيق التغيير فالملايين يتابع هذه الشبكات الإعلامية ويتأثر بها ، فلا نبالغ إن قلنا أنها توجه المجتمعات .

4. شبكات التواصل الاجتماعي :

مع انتشار وسائل الإعلام البديلة السهلة وأدوات الاتصال الحديثة والهواتف المحمولة والانترنت ، تحرك الشباب في العالم العربي لتأسيس أنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم على حريات التعبير ، فلجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل وتكوين مجموعات شبابية متخطية الحدود ، تشترك في التعبير عن سخطها وعدم رضاها عن الأوضاع القائمة ، ثم تحولت إلى تنظيم الصفوف وحشد الحشود وكُسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم على شعوبها لعقود طويلة (شحادة،2011 :184).

لم تكن الأنظمة السياسية تدرك حجم الوعي المعرفي والتكنولوجي لدى الشباب ، والتواصل الاجتماعي عبر الانترنت ، فوجد في المجتمعات العربية جيلان ، جيل الشباب الذي تسلح بالتكنولوجيا الحديثة ، وجيل الشيوخ الذين عاشوا دون تواصل حقيقي ، ومع ثقافة الشباب التكنولوجية قاد الشباب الثورات التي انطلقت في تونس ثم انتشرت عبر باقي البلدان التي وصلها الربيع العربي وربما تمتد لدول أخرى (فيشر،2011 :39).

لقد كانت قصة الثورة المصرية التي يطلق عليها (ثورة 25 يناير) في عام 2011 مثال حي على قوة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في منطقتنا العربية ، فقد قام الشباب المصري وسانده مجاميع الشباب في العالم في إجراء عالم افتراضي للثورة حيث تم حشد مليوني متظاهر ومؤيد فقط على الشبكة العنكبوتية ، ثم تم دعوة المشاركين بهذه التظاهرة إلي النزول الحقيقي إلى الميادين فقاموا بالتجمع في شارع جامعة الدول العربية ومناطق أخرى وصولاً لميدان التحرير وكانت بداية الثورة التي أسقطت النظام وأجبرته على التنحي (الراشد،2011 :7).

المطلب الثاني : ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي :

أولاً : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورات الربيع العربي :

للسياسة الأمريكية بشكل عام خصائص تستند إلي نظريات مشتقة من الواقع والمصالح الحيوية في إقليم أو جغرافيا ما ، وأبرز هذه الخصائص أنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين في تأمين مصالحها ، وأنها تتخلى عن حلفائها إذا أصبحوا يشكلون عبئاً عليها سواء لانتهاء دورهم أو أنهم يواجهون خطر الإسقاط ، هي تتخلى عنهم لصالح بديل أقوي يرعي مصالحها (الحمد،2012 :7).

لقد فوجئت الإدارة الأمريكية في البداية بثورات الربيع العربي ، فتحيرت في تقييم الوضع ، ووقفت موقف متردد في دعم وتأييد الثورة أم الحكم السابق ، ثم خافت بعد أن تنامي الوضع ورجحت كفة القوة السياسية الإسلامية وتراجعت قوة حلفائها القدامى (د.هونغ،2013 :66).

تعرضت سياسة الإدارة الأمريكية ورؤيتها الإستراتيجية لضربة قوية أخرجت قدراتها وديناميكياتها وأطرافها عن الحسابات لدى مراكز التفكير وأجهزة الاستخبارات ، حيث أن ردود الأفعال الأولى على هذه الثورات أعطت انطباع بأن الإدارة الأمريكية تعرضت لصدمة وأنها تحاول البحث عن مخرج يعينها على التدخل بطريقة أو بأخرى تمهيداً لحماية مصالحها لما بعد الثورات ، وقد تباين السلوك الأمريكي تجاه كل بلد تعرض للربيع العربي حسب وزن الدولة والمصالح الأمريكية فيها (الحمد،2012 :8)

بالرغم من صدمة الإدارة الأمريكية وارتباكها في مواجهة الحدث وضعف حلفائها من المؤسسات والشخصيات التي تمولها بالتعاون مع الأوربيين إلي إلا أنها بادرت بتبني وترويج دعمها لأي تحول ديمقراطي (الحمد،2012 :9).

1. إشكالية السلوك الأمريكي في المنطقة العربية :

أ. التعرض للمفاجآت المتتالية في الربيع العربي .

ب. الإصرار على نفس المصالح بذات الترتيب .

ت. النظرة السلبية للمنطقة وللقوى السياسية الإسلامية .

ث. تحمل تبعات السلوك الإسرائيلي العدواني المستفز للشعوب العربية .

ج. ضعف مصادر المعلومات عن طبيعة التحولات التي حصلت .

(الحمد،2012 :10)

2. خيارات التعامل الأمريكي مع الواقع الجديد في دول الربيع العربي :

أ. لا خيار إلا بالتعامل مع عدو الأمس المزعوم ، وهو الحركات الإسلامية .

ب. عدم القدرة على منع حركة التاريخ باتجاه التغيير في المنطقة ، فيجب التعايش بدل الصدام مع الأنظمة الجديدة .

ت. القوى العلمانية الليبرالية لم تعد تتمتع بالنفوذ والشعبية خاصة المرتبط منها في الأنظمة الساقطة ، فالرهان عليها لحفظ المصالح رهان خاسر .

(الحمد،2012 :10)

ترى الدراسة أن الإدارة الأمريكية يجب أن تحترم التحول السياسي الجديد وأن تحقق مصالح شعوب المنطقة في المقابل تحقق مصالحها بشكل سلس سلمي ، ولن يحدث ذلك إلا بتكيفها بالتحولات الجديدة في المنطقة ، وما يحدث من سلوك أمريكي تجاه المنطقة العربية يؤثر بالضرورة على مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

ثانياً : الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي :

تنطلق نظرة روسيا لثورات الربيع العربي من محاولتها التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو على مناطق النفوذ في العالم وقد ورثت هذا المبدأ من الإتحاد السوفييتي المنهار مع فارق أن الصراع

كان إيديولوجي والآن صراع مصالح بالتالي هي ترى أن الربيع العربي صناعة أمريكية غربية تهدف لتغيير الشرق الأوسط وبناء نظام عالمي جديد لمزيد من الهيمنة (شادي،2012 :83).

وتقوم موسكو بربط موقفها المتحفظ من ثورات الربيع العربي بأهمية الحفاظ على الاستقرار في الدول العربية ، وهو ما يعني ضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة دون النظر إلى استبداد وفساد هذه الأنظمة ما دامت تحقق لروسيا مصالحها ، بالرغم من ذلك فقد تكيفت مع التغييرات (باستثناء سوريا التي تقف معها بقوة) وتعاملت ببرجماتية صرفه مع الأنظمة الجديدة للحفاظ على مصالحها فسارعت بإرسال المبعوثين والمسئولين لكل الدول التي طالتها الثورات ، ومن أمثلة ذلك زيارة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف لزيارة القاهرة في مارس2011 لمد الجسور مع المجلس العسكري الحاكم آنذاك ، وكذلك فعلت لباقي الدول (شادي،2012 :84).

تعددت آراء ومواقف النخبة السياسية والثقافية التي يستمع إليها الشعب الروسي ليل نهار عبر وسائل الإعلام الروسية والتي تأكد الدور الغربي الأمريكي المزعوم من ثورات الربيع العربي لقطع الطريق على التعاطف الشعبي مع هذه الثورات تحسباً لتأثيراته على الداخل الروسي ، ففي مارس 2011 أوضح استطلاع للرأي أن 49% من الروس عبروا عن استعدادهم للخروج للشارع للاحتجاج ضد السلطات الرسمية بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وفي 14 فبراير من نفس العام رفعت المعارضة أثناء مظاهرة حاشدة لها في العاصمة شعار (روسيا ستسير على خطى الثورة المصرية) (شادي،2012 :86).

وعلى أنغام المصالح عزف الرئيس الروسي بوتين في مقاله له في "روسيا والعالم المتغير" فقال : (إن الشركات الروسية تفقد مواقع عملت من أجلها عشرات السنين في أسواق البلدان التي اجتازت الربيع العربي ويتم تجريدها من عقود ربحية كبيرة في هذه الأسواق مثلما حصل في العراق في وقت سابق ، وتحتل هذه المواقع

شركات الدول التي كانت لها اليد الطولية في تغيير أنظمة الحكم ، وقد يخطر على بال المرء أن الأحداث المأساوية لا يقف وراءها الحرص على حماية حقوق الإنسان بقدر ما تقف وراءها رغبة أحد ما في إعادة اقتسام الأسواق ، على أية حال فإننا لا يمكن أن ننظر نظرة هادئة إلى هذا ، ونعتزم أن نعمل مع السلطات الجديدة في البلدان العربية على استعادة مواقعنا الاقتصادية في وقت سريع) (شادي،2012 :88).

ثالثاً : الموقف التركي والإيراني من ثورات الربيع العربي :

1. الموقف الإيراني :

بدت بشائر الفرح في تصريحات القادة الإيرانيين مما يجري في الدول التي طالتها ثورات الربيع العربي فقد رحب المرشد الأعلى علي خامنئي بالتغييرات الجارية إثر سقوط رؤساء تونس ومصر وليبيا ودعمت مظاهرات البحرين فبدت إيران وكأنها داعمة للثورات وتسعى لتحسين علاقاتها بالأنظمة الجديدة ، ولكن عندما وصل الربيع العربي إلي حليفها (النظام السوري) فإنها رفضته بشده واستنفرت إمكانياتها الإعلامية للتنديد بالربيع العربي في سوريا ووصفت ما يجري بالأعمال الإرهابية رغم سلمية المظاهرات الشعبية ، فظهرت إيران بمظهر متناقض ، وأنها لا تقف مع الشعب العربي والدول العربية إلا من أجل مصالحها الإيديولوجية (جول،2012 :115) .

الموقف الإيراني مرتبط بحلف رباعي وهو ما يسمى بالهلال الشيعي الذي يعد المشروع الذي يفتح لإيران تصدير ثورتها والحلف مكون من إيران والعراق ولبنان(حزب الله) والنظام السوري ، فمنذ الثورة الإسلامية في 1979 والظروف الإقليمية تزداد تحسناً لصالح إيران ونفوذها في المنطقة العربية وأهمها بعد

احتلال العراق في 2003 ولن تفرط إيران بكل ذلك وهذا يفسر وقوفها مع النظام السوري (جول،2012 :116).

2. الموقف التركي :

ساندت تركيا ثورات الربيع العربي فهي مع إرادة الشعوب وخياراته دون أن تتدخل في الشؤون العربية ولا في تقرير مصيرها السياسي والثقافي والاقتصادي وليس لديها طموحات توسعية ، ومعلوم أن تركيا تتبنى (سياسة تصفير المشاكل) التي ابتكرها وزير الخارجية أحمد داود اوغلو التي تدعوا إلى التفاهم والتقارب بين الدول والشعوب معاً ، وبنظر الأتراك لم تأتي ثورات الربيع العربي إلا لتكمل التعاون والتقارب بين تركيا والعرب بل لزيادتها (جول،2012 :117).

لقد نددت الحكومة التركية بالعنف الرسمي والأمني من قبل السلطات الحاكمة التي قاومت الربيع العربي ، وهي تعلم أن ذلك قد يؤدي لإفساد علاقاتها مع الدول العربية التي تتعرض للثورات ولكنها التزمت بالوقوف مع الشعوب ولم تراهن على هذه الحكومات المستبدة ، في المقابل كان تأييدها للشعوب مشروط بالسلمية وقد توجهت الحكومة التركية عدة مرات بالنصح إلى الرؤساء العرب بقبول المطالب الشعبية وإحداث التغييرات الواجبة بالطرق الديمقراطية وعدم استعمال القوة من الطرفين (جول،2012 :119).

رابعاً : الموقف الأوربي من ثورات الربيع العربي :

عقد الإتحاد الأوربي كمؤسسة جماعية ، اتفاقيات شراكة مع كل من تونس ومصر ، وشمل المغرب والجزائر وليبيا أيضاً في سياسة الجوار الأوربي وعند اندلاع ثورات الربيع العربي في البداية تقاسم المسئولون الأوروبيون مع

الإدارة الأمريكية الشعور بالخوف من أن الانتفاضات قد تكون من النوع الراديكالي المعادي للغرب ، ولكنهم اطمأنوا لاحقاً عندما أصبح التوجه العربي واضحاً ومؤيداً للديمقراطية ، وقد وجدوا أنهم بإمكانهم إقامة علاقات جيدة مع جيرانهم الجنوبيين الذين مروا بعمليات انتقالية شعبية لا يمكن الوقوف في وجهها ، وبدأت الحوارات مع الأحزاب الإسلامية التي ظهر أنها ستكون لاعب أساسي ، وقد رحب الأوربيون بتوسيع قاعدة " القيم الديمقراطية المشتركة" بين أوربا والوطن العربي الذي صنعه الربيع العربي (سالم،2012 :922).

عندما اندلعت الاحتجاجات في تونس ، قرأتها فرنسا في البداية باعتبارها حركة احتجاج عادية ، وغضت الطرف عندما استخدمت الحكومة التونسية القوة لقمعها ، وسرعان ما فهم الرئيس الفرنسي ساركوزي عمق التغيير فأرسل المبعوثين للتواصل مع الحكومة الانتقالية في تونس ، وأخذ زمام المبادرة في الدعوة إلى فرض عقوبات ومنطقة حظر الطيران ضد القذافي ، ووضعت فرنسا نفسها في مقدمة الجهود الأوربية والدولية وفي طليعة السياسة الغربية العامة المتمثلة بالتراجع عن دعم الحلفاء القدامى والترحيب بالتغيير (سالم،2012 :920).

كما كانت المملكة المتحدة ترتبط بمصالح قوية مع ليبيا القذافي وتعاونت مع فرنسا بشكل وثيق في دفع حلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى تنفيذ منطقة حظر الطيران فوق ليبيا وزار ديفيد كاميرون رئيس وزراء المملكة المتحدة وساركوزي طرابلس بعد وقت قصير من تحريرها لدعمها ، أما ألمانيا قبلت بموقع أقل أهمية خلال الربيع العربي ،حيث قاومت بدايةً المشاركة الأوربية في تنفيذ حظر طيران وبقيت بعيدً عن الأضواء السياسية التي تنافس عليها البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون (سالم،2012 :921).

أما إيطاليا فكانت بطيئة في ردود أفعالها ، بسبب انشغال رئيس وزرائها برلسكوني كان منشغلاً في المشاكل الداخلية ولم تتحرك إيطاليا في هذا الملف إلا بعد استقالة برلسكوني في نوفمبر 2011 واستبداله بماريو مونتي (سالم،2012 :921).

المبحث الثاني : سياسات مجلس التعاون تجاه الربيع العربي :

المقدمة :

كانت ثورات الربيع العربي التي حدثت في العام 2011 مباغتة ومفاجأة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ولم تكن دول مجلس التعاون سعيدة بهذه التحولات التي أطاحت بحكم حلفاء هامين ، وقد استقبلت بعض دول المجلس أبرز رموز أنظمة الحكم المنهارة .

لقد كانت تخشى من تمدد هذه الانتفاضات الشعبية لتصل إلى الخليج العربي ، فسارعت بمحاولة احتواء الثورات من خلال بعض التدابير والإجراءات العاجلة كالمساعدات المالية والعسكرية ، حيث قامت بإنفاق ملايين الدولارات في محاولة لإصلاح الثورات وإيقاف المزيد من التحولات ، كما قدمت مبادرات سياسية ، لإيقاف الاحتجاجات كما حصل في اليمن ونجحت في ذلك فتم نقل السلطة من خلال اتفاقية وقع عليها الأطراف المتنازعة .

ثم انتقلت حكومات مجلس التعاون من احتواء الثورات الخارجية إلى مدافعة ثورات محتملة لديها ، حيث تعرضت معظم دول المجلس إلى عدة تظاهرات واحتجاجات تزامنت مع ثورات الربيع العربي الذي شجع هذه التظاهرات ، وكانت السياسات المتبعة في احتواء أي ثورات داخلية ، عبارة عن تحسين الحالة المعيشية للمواطنين بصرف مبالغ استثنائية وعملية زيادة رواتب ودعم مالي ، ثم تعاملت مع

الأحداث بشكل حازم واستخدمت الأمن في فض التظاهرات ، ولأول مرة يتم استخدام درع الجزيرة لحفظ السلم والأمن في أحد دولها عندما حدث ذلك في مملكة البحرين ، وستتناول الدراسة المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : السياسات المتبعة تجاه دول الربيع العربي

المطلب الثاني : السياسات الداخلية في مواجهة ربيع عربي محتمل

المطلب الأول : السياسات المتبعة تجاه دول الربيع العربي :

أولاً : موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الربيع العربي :

من خلال الإطلاع على البيان الختامي للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في الرياض في ديسمبر 2011 وهو أول اجتماع بعد حصول ثورات الربيع العربي ،

يتضح أن البيان لم يُشر بشكل مباشر إلى الثورات وتداعياتها على المنطقة واكتفى بذكر كل حالة على حده فأشار إلى الشأن التونسي والمصري والليبي واليمني والسوري وهي الدول التي حصلت فيها الثورات .

ففيما يتعلق بالشأن اليمني أشاد المجلس الأعلى بتوقيع الفرقاء في اليمن على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في الرياض ورحب بتشكيل حكومة الوفاق الوطنية داعياً إلى تطبيق المبادرة ، أما بخصوص الشأن الليبي فنص البيان على (رحب المجلس الأعلى بتشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا الشقيقة معرباً عن ثقته بقدرة الشعب الليبي الشقيق على بناء دولة عصرية يسودها القانون وينعم فيها بالأمن والاستقرار والازدهار) (البيان الختامي لمجلس التعاون، 2011 : www.gcc-sg.org.com).

وفيما يتعلق بالشأن التونسي فنص البيان على (هنأ المجلس الأعلى فخامة الرئيس منصف المرزوقي على انتخاب المجلس التأسيسي له رئيساً لجمهورية تونس الشقيقة معرباً عن تمنياته لتونس وشعبها الشقيق بالأمن والتقدم والازدهار) وبخصوص الشأن المصري فنص البيان على (رحب المجلس الأعلى بإنجاز المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب في مصر الشقيقة وأعرب عن أمله أن تتضافر الجهود لتحقيق تطلعات الشعب المصري الشقيق نحو الأمن والرفاه والنماء) كما طالب المجلس الأعلى

الحكومة السورية بالوقف الفوري لآلة القتل ووضع حد لإراقة الدماء وإزالة أي مظاهر مسلحة ، والإفراج عن المعتقلين (البيان الختامي لمجلس التعاون، 2011 : www.gcc-sg.org.com).

وبكل تأكيد أشار البيان الختامي إلى مملكة البحرين وما تعرضت له من اضطرابات مؤكداً وقوفه مع إجراءات الملك حمد بن عيسى آل خليفة التي تضمنت الوحدة الوطنية والإصلاح والتنمية والتطوير وسلامة المملكة وأمنها واستقرارها في مواجهة أية تحديات أو تهديدات تتعرض لها (البيان الختامي لمجلس التعاون، 2011 : www.gcc-sg.org.com).

تستخلص الدراسة أن مع بداية العام 2011 لم يكن من مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا بعض البيانات والتصريحات من أمينه العام ومن المجلس الوزاري وكان يغلب على الموقف من الأحداث الصفة الفردية ، حيث تقوم خارجية كل دولة بإصدار تعليقات وبيانات بشكل منفرد وتقوم بسياسات فردية .

ثانياً : السياسات المتبعة تجاه دول الربيع العربي :

المتفحص لموقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ثورات الربيع العربي يجد أن دوله انتابتها مخاوف انتقال عدوى الثورة إليها ، فقامت بالمساعدة على احتوائها وتغيير مسارها إلى حركة إصلاح وقامت ببعض الخطوات في هذا السبيل توضحه الدراسة في السياسات التي اتبعها مجلس التعاون لمواجهة وإصلاح هذه الثورات وكذلك السياسات الداخلية لدول المجلس لصد ثورات مماثلة .

1. المساعدات الاقتصادية والعسكرية :

قامت بعض دول الخليج بعيداً عن منظومة مجلس التعاون بتقديم الدعم المالي والعسكري لبعض دول الربيع العربي وذلك بهدف إرساء الاستقرار في هذه الدول ، فمن جملة المساعدات كانت مساعدة قطر لتونس فقد قدمت مليار دولار أمريكي قرضاً لتونس ، منها 500 مليون دولار لدعم البنك المركزي التونسي ، بالإضافة إلى إبرام 10 اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجالات البترول والغاز وغيرها ، كما قامت السعودية عن طريق صندوق التنمية السعودي بتوقيع ثلاث اتفاقيات قروض إنمائية ميسرة بتمويل يصل إلى 220 مليون دولار (حسن، 2013: 34)

تنظر دول الخليج إلي الربيع العربي نظرة تهديد لأنظمتها ولاحتوائه كان لابد من ضخ الملايين من الدولارات ، فقد وعدت السعودية المجلس العسكري المصري الذي سيطر على مقاليد الحكم بعد سقوط حسني

مبارك في 25 يناير وعدته بتقديم مساعدات مالية تقدر ب4 مليارات دولار وقامت قطر بتقديم مساعدات على شكل شحنات من الغاز وثبتت وديعة ضخمة تقدر بملايين الدولارات في البنك المركزي المصري (اليوسف،2012: 608).

وقد واجهت دول الخليج الثورة اليمنية بنفس الأسلوب ، فقدمت المال والنفط والسلاح ، فأثناء الثورة وقبل نضوجها وظهور نتائجها قدمت السعودية لنظام على عبدالله صالح حوالي ملياري دولار ، إضافة إلى الملايين من براميل النفط ، وقدمت السعودية بعد نجاح المبادرة السياسية الخليجية 2.5 مليار دولار من المشتقات النفطية وإيداع مليار دولار أمريكي في البنك المركزي اليمني ، ومساعدات أخرى بنحو 3.6 مليار دولار (اليوسف،2012: 610).

و قامت قطر والإمارات والسعودية بدعم الثورة في ليبيا بالمال والسلاح بل وشاركت في العملية العسكرية مع حلف النيتو من خلال الطيران العسكري خاصة بعد أن صدر قرار مجلس الأمن بإزالة النظام ووقوف الغرب الكامل لذلك وتدخل حلف الناتو في تغيير النظام ، وإسراف النظام بقتل آلاف المواطنين الليبيين .

يرى الباحث من خلال المعلومات السابقة أن المساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها دول الخليج لبلدان الربيع العربي تارة كانت لإجهاض الثورة وتارة لإصلاح الثورة وتوجيهها ، كما أن تصرفاتها كانت فردية بعيداً عن المنظومة المشتركة .

2. المبادرات السياسية :

أ. المبادرة اليمنية :

سارع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم مبادرة سياسية لإيجاد تسوية للأزمة اليمنية تحول دون الحرب الأهلية من ناحية وتوقف التدخلات غير العربية بل غير الخليجية من ناحية أخرى ، وأهم بنود المبادرة التالي :

- اشتراط الخروج الآمن للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إرضاء لأنصاره وعدم محاكمته .
- المحافظة على وحدة اليمن واستقراره .
- التجاوب الإيجابي مع المطالب الشعبية للتغيير والإصلاح والانتقال السلمي للسلطة لتجنب الفوضى .
- تحقيق توافق وطني بين كافة الأطياف السياسية والمذهبية والعشائرية .
- التزام كافة الأطراف بإزالة عوامل التوتر من الناحيتين السياسية والأمنية ووقف كافة أشكال الانتقام .
- عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية اليمنية بمشاركة جميع الأطياف السياسية والقبلية والعشائرية (حسن،2013 :27).

وقد دعمت الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة هذه المبادرة الخليجية وتمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تحويل مسار الثورة اليمنية إلى حركة إصلاح وإن لم تحلها تماماً وجنبت اليمن الدخول في صراع دموي .

ب. مبادرة مجلس التعاون لضم الأردن والمغرب :

على خلفية التطورات في المنطقة العربية وتعرض عدة دول عربية لثورات شعبية (الربيع العربي) بادر مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى فكرة ضم الأردن والمغرب لمجلس التعاون لتقوية موقفه لتجاوز أي توترات واضطرابات قد تصل لدوله ، والمبرر الآخر للمبادرة هو لتكون لديها حدود قريبة من مجريات الأحداث في سوريا من خلال الأردن (المطيري،2011 :135).

كما أن المبادرة تدخل ضمن إطار العمل الإستباقي للتعامل مع الأحداث والتجديد في أدوار دول الخليج في ظل الوضع الإقليمي والدولي الراهن لتقوية وضعها وتحالفاتها العسكرية بشكل يتوازي مع قوتها الاقتصادية ، لتكون أكثر نفوذاً وتأثيراً وأهمية وتعزيز مكانتها مع حلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم إعادة صياغة التحالفات الدولية بما يتناسب مع الزمن (المطيري،2011 :131).

وقد ينظر للمبادرة أنها دعوة مستغربة وتعكس مخاوف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من انعكاسات الربيع العربي ولا يتعدى هدفها استخدام العنصر البشري الأردني والمغربي لحماية دول المجلس في مقابل الدعم المالي (اليوسف،2012 :611).

المطلب الثاني : السياسات الداخلية في مواجهة ربيع عربي محتمل :

أولاً : تحسين الأوضاع المعيشية الداخلية :

لقد قامت بعض دول الخليج بالتقدم خطوة إلى الإمام نحو تحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها لقطع الطريق أمام أي تأثر شعبي بموجة الربيع العربي التي تطوف الدول العربية القريبة ، فقد قامت المملكة

العربية السعودية بإعلان مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ثم أتبعها بقرار الترسيم الخاص بالعمالة المؤقتة ، وهي تصب في صالح المواطنين ، وقد تعرضت هذه القرارات إلى أهم أزمتين تعانيها المملكة وهي الإسكان والبطالة (الرشيد،2013 :49).

وقدر الحجم المالي لقرارات الملك عبد الله بن عبد العزيز الإصلاحية بنحو 485 مليار ريال سعودي اشتملت على صرف راتبين لعموم الموظفين المدنيين والعسكريين في المملكة ورفع سقف الحد الأدنى من الأجور إلي 3000 ريال وصرف إعانات شهرية للعاطلين تقدر بنو 2000 ريال شهرياً ، بالإضافة إلى مبالغ ذهبت للقطاعات الأخرى ، لقد تم صرف مبالغ تصل إلى 83% من حجم الميزانية العامة السنوية للدولة خلال فترة وجيزة (الرشيد،2013 :61).

وقد أمر السلطان قابوس سلطان عُمان برفع الحد الأدنى من الأجور من 150 ريالا إلى 200 ريال في الشهر ، كما أمر بتقديم تعويضات للعاطلين من العمل تعادل 150 ريالا في الشهر ، وأعلنت الحكومة العمانية نيتها تقديم 50 ألف وظيفة جديدة (اليوسف،2012 :605).

وقامت حكومة الإمارات بإعلان عزمها صرف مبلغ 1.6 مليار دولار على مشروعات البنية التحتية الأساسية للإمارات الفقيرة ، كما أعلنت زيادة رواتب المتقاعدين من الجيش بنسبة 70% وتم الشروع في دعم السلع الأساسية (اليوسف،2012 :607).

وفي الكويت تم منح كل مواطن مبلغ 3500 دولار وغذاء مجاني لمدة عام واحد ، وبعد تلك المنح بعدة أشهر قامت الحكومة الكويتية بصرف مبلغ 70 مليار دولار لزيادة الرواتب (اليوسف،2012 :608).

يرى الباحث أن ما قامت به الدول الخليجية من إنفاق مالي ضخم على مواطنيها لم تكن سياسات مالية معدة مسبقاً لمواجهة الطوارئ ، إنما هي عملية عشوائية الهدف منها احتواء غضب شعبي .

ثانياً : التعامل الأمني والعسكري مع الاضطرابات :

تفاوتت محاولات احتواء ومنع أي تأثر بالثورات العربية من دولة لأخرى من دول مجلس التعاون ، ففي منتصف فبراير من عام 2011 تحركت المعارضة في البحرين وقامت بتظاهرات واسعة مستغلتاً الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، وكان أغلب المحتجين من الشيعة وكانت مطالبهم جذرية حيث طالبت في البداية باستقالة رئيس الوزراء ثم تحويل النظام في البلاد لملكية دستورية وطالبت فئة من المعارضة بإسقاط النظام (اليوسف،2012 :604).

نظراً لتركيبة البحرين الطائفية والتي ينقسم فيها المجتمع بين طائفتين سنة وشيعة ، فقد شعر السنة بأن تهديد النظام الحاكم تهديد لوجودهم فقاموا بمساندة النظام خاصة بعد أن تدخلت إيران بنبرة تحريضية واستفزازية ضد البحرين وبقية أقطار الخليج وكذلك بعد تحول المظاهرات من سلمية إلى عنيفة فتعمقت الأزمة (اليوسف،2012 :605).

وقام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإدخال قوات "درع الجزيرة" لحفظ الأمن وتأمين الجبهة الداخلية في مملكة البحرين بطلب من البحرين ، ووصفت المعارضة دخول القوات الخليجية بأنه بمثابة إعلان حرب واحتلال وأعلن الملك حمد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر وحظر التجول في بعض المناطق ، إن التدخل الرمزي للقوة العسكرية الخليجية أراد فيها مجلس التعاون إرسال رسالة مفادها أن الدول الخليجية لا تسمح بهز استقرار إحدى دولها وأنها ستقاوم النعرات الطائفية (الرشيد،2013 :57).

وقد يكون مقال الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، الذي نشرته صحيفة الواشنطن تايمز في 2011/4/19 معبراً عن هذا الواقع عندما دافع عن استخدامه للقوة ضد المتظاهرين بالقول (لسوء الحظ أن المطالب الشرعية للمعارضة اختطفتها عناصر متطرفة لها علاقات مع قوى خارجية) (Washington Times,2011) .

وفي عُمان حصلت تظاهرات للمطالبة بالإصلاحات خاصة في منطقة صحار سقط فيها بعض القتلى وفي السعودية فقد حصلت تظاهرات كثيرة خاصة في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية للمطالبة بالإصلاحات مثل المطالبة بملكية دستورية وانتخاب حر لأعضاء مجلس الشورى الذي يعتمد نظام التعيين حالياً، ولكن لا يعرف عدد القتلى والجرحى في مواجهة تلك المظاهرات ، وتعتمد السعودية على الحل الأمني لمواجهة أي مطالب إصلاحية (اليوسف،2012 :605).

وفي الإمارات تقدمت نخبة من المواطنين بلغ عددهم 133 في شهر مارس2011 بعريضة لرئيس الدولة تطالبه بأن يكون المجلس الاتحادي الوطني القادم منتخباً بكامل أعضائه ، وأن تكون له صلاحيات تشريعية رقابية بدل وضعه الاستشاري الحالي ، ولكن الحكومة واجهت العريضة بحملة اعتقالات لبعض المتقدمين بهذه العريضة (CNN,2011 الشبكة الإخبارية) .

وفي الكويت فقد خرجت مظاهرات حاشدة للمعارضة للمطالبة تغيير رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ، وانقسم الشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض وتم استخدام الحل الأمني في مواجهة الاحتجاجات وتفريق التظاهرات ، حيث نزلت القوات الخاصة وقوات مكافحة الشغب ، وحصلت إصابات بين صفوف المتظاهرين ولم يسقط قتيل .

ثالثاً : ظهور نوايا الإتحاد :

جاءت القمة الخليجية الثانية والثلاثون التي عُقدت في الرياض في ظروف دقيقة تُمر بها المنطقة العربية ، إذ أنها تشهد ثورات الربيع العربي ، بالإضافة إلى مرور منطقة الخليج بتحديات كبرى مع دول الجوار ، بالتحديد تزايد الأطماع الإيرانية واستمرار تردي الأوضاع في العراق ، كل ذلك يتطلب من مجلس التعاون ترتيب أوضاعه وتوحيد سياساته وتسخير إمكانياته للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة .

لقد جاءت كلمت الملك عبد الله بن عبد العزيز لترسم ما يجب أن تكون عليه المرحلة القادمة عندما قال في كلمة افتتاح القمة : (نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة وزمن يفرض علينا وحدة الصف والكلمة ، ولا شك أنكم جميعاً تعلمون أننا مستهدفون في أمننا واستقرارنا ، لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا وأوطاننا ، كما أننا في دول الخليج العربي جزء من أمتنا العربية والإسلامية ، ومن الواجب علينا مساعدة أشقائنا في كل ما من شأنه تحقيق آمالهم وحقن دمائهم ، وتجنيبهم نهايات الأحداث والصراعات وأخطار التدخلات ، لقد علمنا التاريخ وعلمتنا التجارب ألا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ، ويواجه الضياع ، وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا ، لذلك أطلب يا إخواني منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله) (المجتمع،2011 :6).

صدق قول الله تعالى (**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا**) (سورة آل عمران الآية 103) وقد جاءت هذه الدعوة الجادة في وقت هام ودقيق لكن لم تكن هناك خطوات واضحة بهذا الاتجاه حتى الآن .

عندما ظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ، نص النظام الأساسي له على أن أهداف المجلس تعزيز التكامل والترابط بين دوله وصولاً إلى وحدتها ، وكان العديد من المحللين والمتابعين يرون أن هذا الهدف حلم صعب وغير واقعي ، في حين كان واضحاً أن الدول الست تجمعها روابط ثقافية

وتاريخ ودين وعادات وتقاليد ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للوصول إلى ذلك الهدف ، إذ لابد من وجود رؤية إستراتيجية واضحة لمستقبل المنظمة الإقليمية لكي يكون الهدف فاعلاً ، وهذه الرؤية يجب أن تكون بتوجهات مشتركة لتحقيق مصالح مشتركة طويلة المدى ، في المجالات الهامة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية (العويشق،2012 :444).

عندما نقارن بين بدايات المجلس عند نشأته وعلاقات دوله وبين حالها الآن من ناحية حجم الاقتصاد الخليجي فقد كان حجم الاقتصاد الخليجي في عام 1981 في حدود 200 مليار دولار في حين بلغ نحو 1.5 تريليون دولار ، كما أن هناك مئات الآلاف من الخليجيين الذين يعملون ويستثمرون ويدرسون في دول المجلس الأعضاء ، وأما الترابط بين المواطنين فقد أصبح أكبر ، فيقدر عدد الخليجيين المتنقلين بين دول المجلس نحو عشرين مليوناً ، للسياحة أو المشاركة في الفعاليات الثقافية التي تعقد في دول المجلس ، كل ذلك يدفع للإتحاد ويشجع عليه (الشمري،2012 :67).

الفصل الخامس

أولاً : الخاتمة :

إن هدف الدراسة هو التعرف على السياسات المتبعة من قِبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة التحديات الخارجية ، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها : **أن سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتأثر تأثراً سلبياً بالتهديدات الخارجية التي تنعكس على أمنها واستقرارها بعد الاحتلال**

الأمريكي للعراق عام 2003 ، وقد نجحت الدراسة من إثبات الفرضية من خلال الاستدلال على الآثار السلبية التي تسبب بها الاحتلال الأمريكي للعراق ، وحجم الأضرار التي تسبب بها للمنطقة ، والإرباك الذي بدا واضحاً من السياسات الخليجية المتبعة ، ومنها طريقة تعامل مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الملف الطائفي الذي لم يظهر بقوة إلا بعد الاحتلال ، هذا الملف الذي شجع إيران على التدخل في الشؤون الداخلية لمجلس التعاون ، ثم السياسات المتعلقة بالمعاهدات والقواعد العسكرية الأجنبية التي تكثف وجودها في المنطقة بعد الاحتلال .

ومما لا شك فيه أن النفوذ الإيراني وهيمنته على العراق بعد الاحتلال تسبب في فراغ أمني كبير في المنطقةكان العراق يشغله ، وفتحت الساحة للإيرانيين ، وهذا بالضرورة أثر تأثيراً سلبياً على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إذ أصبحت إيران على حدود المجلس ، ولقد ساهم النفوذ الإيراني على العراق بتشجيعها على الإسراع من برنامجها النووي الذي تدعي سلميته والسياسة الخليجية المتبعة للتعامل مع هذا الملف الحساس كانت حذرة ومحسوبة .

ثم التحدي الإقليمي الحديث من خلال ما يسمى بالربيع العربي في العام 2011 ، والذي أربك مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجعلها تتبع سياسات مالية وأمنية لحصره وإصلاحه في دوله العربية التي انطلق منها كإجراء وقائي ، حتى لا يؤثر على منطقة الخليج ، وكانت هذه السياسات شبه موحده ، وكان ذلك واضحاً في المبادرة الخليجية لليمن .

والسياسات المتبعة لإيقاف مد الربيع العربي ومنع وصوله لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت سياسات سلبية كانت الحلول الأمنية هي المسيطرة على المشهد ، ثم الحلول المالية العشوائية غير المدروسة

، إذاً تأثرت السياسات سلبياً بالتهديد المسمي بالربيع العربي ، وقد كان يفترض أن تكون السياسات عبارة عن إصلاحات سياسية تقطع الطريق على أي مخاوف من هذا القبيل ، اعتبارا بما حصل في دول الربيع العربي.

ثانياً : النتائج :

تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي :

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة إقليمية تأسست من أجل مواجهة التحديات والأخطار الخارجية والمزيد من التنسيق والاندماج الداخلي .
2. مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعاني من مشكلات وعوائق متعددة في سبيل الوصول إلى سياسات موحدة فإتحاد كامل بين دوله ، ولا يبدو أن الأمر متحقق قريباً .

3. لم تكن الحرب التي شُنت على العراق حرباً مشروعة ، وكذلك لم تكن الأسباب والحجج حقيقية ولا منطقية ، حيث لم يثبت وجود أسلحة دمار شامل ، ولا دعم للإرهابيين .

4. تسبب الاحتلال الأمريكي للعراق بتغيير موازين القوى في الخليج ، بتصاعد النفوذ الإيراني بسبب هيمنته على العراق مما أضر بمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

5. ارتفعت حدة النبرة الطائفية بين شعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية متأثرة بالصراع الطائفي الدائر في العراق ، وتزايد الاستقطاب الطائفي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق .

6. تضخم حجم الهيمنة الأمريكية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وازداد حجم التواجد العسكري في دول المجلس .

7. رغم تصاعد الطموحات الإيرانية إلا أن هناك تقارب في العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران سببه هو العامل الاقتصادي، فكلا الطرفين يحتاج إلى الآخر من أجل تنمية العجلة الاقتصادية ، واستقرار أسعار النفط فكلاهما من الأعضاء المؤثرين في منظمة الأوبك .

8. موقف دول مجلس التعاون من ثورات الربيع العربي في العام 2011 غير موحد ومرتبك، حيث قامت خارجية كل دولة بإصدار تعليقات وبيانات بشكل منفرد ومارست سياسات فردية .

9. تعددت أسباب قيام ثورات الربيع العربي وكان في مقدمتها غياب الحريات السياسية وتهميش المواطنين لعقود طويلة .

10. الفضاء المرئي وشبكات التواصل الحديثة أدوات فاعلة لتحريك قوي المجتمع المدني من أجل تحقيق التغيير فالملايين يتابع هذه الشبكات الإعلامية ويتأثر بها ، فلا نبالغ إن قلنا أنها توجه المجتمعات .

11. السياسات التي اتبعها مجلس التعاون لمواجهة الربيع العربي كانت عبارة عن مساعدات مالية وعسكرية قدمت لبلدان الربيع العربي تارة لإجهاض الثورة وتارة لإصلاح الثورة وتوجيهها ، بشكل فردي وبعيداً عن منظومة المجلس المشتركة .
12. ما قامت به الدول الخليجية من سياسات تتعلق من إنفاق مالي ضخم على مواطنيها لم تكن سياسات مالية معدة مسبقاً لمواجهة الطوارئ ، إنما هي عملية عشوائية الهدف منها احتواء غضب شعبي .

ثالثا : التوصيات :

توصي الدراسة بما يلي :

1. الحاجة إلى الإتحاد الخليجي أصبحت ملحة وليست من قبيل الترف بل هو حاجة أمنية واقتصادية وسياسية لمواجهة مخاطر إقليمية كالنفوذ الإيراني خاصة بعد احتلال العراق .
2. ضرورة توحيد السياسات الدفاعية والاقتصادية والخارجية بين دول مجلس التعاون بشكل حقيقي فعال وبشكل عاجل تجنباً لانفراط عقد مجلس التعاون مما يضاعف المخاطر على دول الخليج .

3. أهمية إيجاد حل للتعامل مع إيران كأمر واقع فالعامل الاقتصادي والجغرافي يجعل مجلس التعاون بحاجة إلى الاستقرار وإلى بناء علاقات طبيعية معها رغم استمرار المخاوف ، ومن الحلول إنشاء برنامج نووي خليجي سلمي لإيجاد توازن مع إيران .

4. على مجلس التعاون مساعدة العراق للخروج من أزماته بدعم التوافق والتوازن بين طوائفه خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي وعدم تركه للنفوذ الإيراني فاستقرار العراق ضمان لاستقرار الخليج العربي واستمرار الوضع السلبي فيه يؤدى إلى إرباك المشهد في الخليج .

5. ضرورة أن يقوم مجلس التعاون كمنظمة بمد جسور التعاون وعقد اتفاقيات عسكرية وأمنية جديدة مع عدة دول وعدم الاعتماد الكامل على حليف واحد ، تجنباً لتغير المصالح .

6. أهمية التصنيع العسكري وحث القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمار المتعلق بالأسلحة أفضل من الشراء بمبالغ كبيرة تصل لمليارات الدولارات .

7. الحاجة إلى الإصلاحات السياسية وإعطاء المزيد من الحريات في دول مجلس التعاون تضاعفت بعد الربيع العربي ، وذلك حفاظا على الاستقرار .

8. الابتعاد عن استخدام الحلول الأمنية في التعامل مع المطالب الشعبية والتظاهرات ، لان ذلك ثبت فشله في دول قريبة منا ، بل ربما يعمق المشاكل .

9. دراسة ظاهرة الربيع العربي في مراكز دراسات متخصصة و تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون بمتابعة ذلك لإعطاء صورة واضحة مما حصل ، لتتشكل صورة مستقلة .

10. الشفافية من صفات الحكومات الناجحة والقوية ، ومن أهم دوافع الاستقرار ، فيجب التعامل بنهج واضح وشفاف .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- ادريس ، محمد السعيد ، (2007) ، "**دول مجلس التعاون الخليجي 2006-2007**" **التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005-2006** ، مركز دراسات ، دار الخليج ص34 .
- الاسطل ، كمال محمد ، (1999) ، نحو صياغة لأمن دول مجلس تعاون الخليج العربية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي.

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،(2002)،**مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الإنجازات** ، الرياض ، السعودية .

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،(2004) ، **الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون** ، الرياض ، السعودية ص5-15.

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،(2012) ، **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية** ، الرياض ، السعودية ص49-50-51 .

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،(2013) ، **المسيرة والإنجازات** ، الرياض ، السعودية ص39-50 .

- أمين ، (2011) ، **عالم مختلف – الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات** ، مجلة السياسة الدولية العدد (184) .

- بشارة ، عبدالله يعقوب ، (1982) ،**مجلس التعاون الخليجي : أهدافه_ظروفه_نشأته_ومستقبله** ، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي_جامعة الكويت_الكويت ص56-85 .

- البطوش ، معاذ ، (2012) ، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي** ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

- بيرد ، روبرت (2003) ، **الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (294) ، أ ب ، ص100-112 .

- **تقرير تقويم قانوني لغزو العراق** ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية صيف 2005 عدد (169) .

- جاد ، عماد ، (2003) ، **تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة** ، شؤون عربية ، العدد (113) .
- جورج ، سمير ، الدهشان ، عفاف ، (2003) ، **البترول ثروة العراق ونقمتها** ، مجلة آخر ساعة العدد (2571) ص41 .
- جول ، محمد زاهد ، (2012) ، **تركيا وإيران والربيع العربي** ، مجلة الديمقراطية – السنة الثانية عشر –العدد (46) .
- حسن ، رخا أحمد ، (2013) ، " **ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي** " مجلة شئون عربية ، القاهرة العدد (154) ، ص25_39 .

- الحمد ، جواد ، (2012) ، **سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركة الإسلامية منها** ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد (59) .
- الحمداني ، ضاري سرحان ، (2012) ، **سياسة إيران تجاه دول الجوار** ، القاهرة ، العربي للنشر .
- الدولة ، عصمت ،(1979) **نظرية الثورة العربية** ، **الأسلوب** ، دار المسيرة ، بيروت .
- الديب ، محمد رضا ، (1978) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، دراسات سعودية ، ص 176 – 225 .
- الراشد ، محمد سالم ، (2011) ، **الوطن العربي ... بداية عصر السلطة الخامسة... وسائل التغيير وآليات التحرك الشعبي** ، مجلة المجتمع العدد ، (1942) ، عدد 5 نوفمبر ص7 .
- رجب ، يحيي ، (1983)،**مجلس التعاون لدول الخليج العربية _دراسة قانونية _ سياسية _اقتصادية** ، ط2 الكويت دار العروبة للنشر والتوزيع .

- رجب ، يحيي ،(1999) أمن **الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- الرشيد ، د.تركي فيصل ، (2013) ، **ما بعد الثورات العربية – الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي** ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع .
- الزيات ، محمد مجاهد (2010) ، " **قراءة في نتائج الانتخابات العراقية** " مجلة أوراق الشرق الأوسط العدد (48) ص96 .
- السائحي ، محمد ، (2003) ، **قرن من الحروب والإرهاب في سبيل النفط** ، جريدة القدس العربية العدد (4329) ص18 .
- سالم ، بول ، (2012) ، " **مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة** " الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : نحو خطة طريق في : مجلة المستقبل العربي السنة 34 العدد (398) ابريل 2012 ص143-163 .
- سكاون ، بيتر ، (2003) ، **أمريكا : الكتاب الأسود** ، ترجمة إيناس أبو حطب ، الدار العربية للعلوم ، بيروت .
- السويدي ، جمال ، (1999) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- السويدي ، جمال ،(1996) **إيران والخليج البحث عن الاستقرار** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- سير نييسيوني ، جوزيف وماثيوز ، جيسكا وبيركوفيتش ، جورج ، (2004) ، **أسلحة الدمار الشامل في العراق الأدلة والمضامين** ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد (26) العدد(300) ، شباط ص128-157.
- سيمونز ، جيف ، (2003) ، **استهداف العراق** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- شادي ، د.هاني ، (2012) ، **روسيا والربيع العربي..مصالح ومخاوف** ، مجلة الديمقراطية – السنة الثانية عشر – العدد (46) .
- شحاته ، (2011) ، عالم مختلف – **الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (184) ص13-15 .
- الشرقاوي ، باكينام ، (2011) ، **الإستراتيجية الإيرانية وتأثيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي** ، الكويت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية .
- شكري، د.محمد عزيز(1973)، **التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع**، دار الفكر.
- الصواني ، يوسف محمد ، لاريمونت ، ريكاردو رينيه ، (2013) ، " **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة** " منتدى المعارف بيروت .
- العبادي ، نعمة ، (2012) ، **سيناريوهات الواقع الأمني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي : رؤية استشرافية** ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (89) .
- عبد الخالق عبد الله ، (2001) ، **الخليج العربي رؤى للمستقبل** ، بحوث ومناقشات المؤتمر السنوي لوحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة .

- العبد الرزاق ، بومدين (2006) ، **أزمة الملف النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية _ جامعة الكويت العدد (13).
- عبد الغني ، محمد شحات ، (2004) ، ندوة بعنوان " **حرب العراق وتداعياتها الإقليمية والدولية** " مجلة شؤون خليجية ، العدد (38) .
- عبيد ، نايف علي ، (2007)، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية** 1990 – 2005 دبي ، مركز الخليج للأبحاث.
- العزي ، سويم ، (2003) ، **الإستراتيجية الأمريكية في التناقض الكامن** ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد (110) .
- علي ، أحمد ونايتس ، مايكل وايزنشتات ، مايكل ، (2011) ، **النفوذ الإيراني في العراق** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (389) .
- العناني ، د.إبراهيم محمد ، (1982) ، **التنظيم الدولي** ، دار الفكر العربي ص173 .
- العويشق ، عبد العزيز ، (2012) ، **لماذا الإتحاد الخليجي ؟ ولماذا الآن** ؟ صحيفة الوطن ، العدد 444 تموز 2012 .
- غريب ، حسن خليل (2010) ، **العلاقات العربية الإيرانية** ، البصرة : دار شبكة البصرة.
- غريغ ، روجير ، (2003) ، **ضد الحرب في العراق** ، ترجمة إبراهيم الشهابي ، دار الفكر ، ص26.
- الغنيمي ، محمد طلعت ، (1977) ، **الوجيز في التنظيم الدولي ، النظرية العامة** .

- فيشر ، (2011) ، عالم مختلف ، **الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (184) ص39 .
- كشك ، أشرف محمد ، (2005) ، **كلمة صغيرة إما الحرب وإما الحرب** ، مجلة البيان العدد (185).
- كشك ، أشرف محمد ، (2012) ، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 : دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (396) .
- المبيضين ، ليث محمود ، (2012) ، **الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية** ، الأردن دار الحامد للنشر والتوزيع .
- مبيضين ، مخلد ، (2008) ، **العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006** ، **السعودية حالة دراسة** ، مجلة المنارة العدد (2).
- المجالي ، عصام نايل ، (2012) ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** ، الأردن ، دار الحامد .
- مجلة السياسة الدولية ، (2009) ، **أمن الخليج العربي بعد الحرب** ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام العدد (100) .
- مجلة المجتمع ، (24 ديسمبر 2011) ، **قمة الكيان الواحد** ، افتتاحية المجلة العدد (1982) .
- محمود ، أحمد إبراهيم ، (2003) ، **العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (154) .

- محمود ، علي ، (2012) **العلاقات العراقية الإيرانية في ضوء حروب الخليج العربي والاحتلال الأمريكي** ، دار آمنة للنشر ، الأردن .
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، **المصالح الدولية في منطقة الخليج** ، 2006 .
- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، **مسيرة التنمية والتحديث في مجلس التعاون لدول الخليج العربية** – القمة الرابعة والعشرون في الكويت ،2003 ، ص390 .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي** ، 1983 .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل** ، 2008 .
- مرهون ، عبد الجليل، (1997) **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** ، دار النهار ، بيروت .
- المصري ، شفيق ، (2003) ، **الحروب على العراق وعلى القانون الدولي** ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد (110) .
- مهنا ، نصر، (1996) **الخليج العربي ، التطور الحديث والمعاصر** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
- ناجي ، محمد عباس ، (2007) ، **بعد ربع قرن مجلس التعاون الخليجي...إلى أين ؟** مجلة آراء حول الخليج ، العدد (30) .
- ناصر ، شحاته محمد ، (2011) ، **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003–2008)** : دراسة مقارنة ، مجلة المستقبل العربي .

- الناهي ، غالب ، (2005) ، **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط** ، دار العلوم الأكاديمية ، بيروت .
- نصر الله ، حسن ، (1985) ، **محاضرة في يوم الثورة** ، مجلة العهد (بيروت) ، العدد 55 .
- **النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، (1991) مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الرياض .
- النعيمي ، عبد الرحمن ، (1994) ، **الصراع على الخليج العربي** ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت .
- النفيسي ، عبد الله فهد ، (1982) ، **مجلس التعاون الخليجي _ الإطار السياسي والإستراتيجي** ، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي،جامعة الكويت_الكويت ص308-373 .
- الهزاط ، محمد ، (2003) ، **الحرب الأمريكية البريطانية على العراق** ، مجلة المستقبل العربي عدد (292) .
- الهزايمة ، محمد عوض ،(2007) ، **قضايا دولية تركية قرن مضى وحمولة قرن أتى** ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- هونغ ، تشانغ (عمار) ، (2013) ، " **وجهة نظر صينية من ثورات الربيع العربي** " مجلة شئون عربية ، القاهرة ، العدد (154) ، ص63-74.
- هيكل ، فتوح ، (2004) ، **الرؤية الأمريكية لأمن الخليج** ، مجلة شؤون خليجية ، العدد (37) .
- اليوسف ، يوسف خليفة ، (2012) ، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة الطريق ، تداعيات الثورة في السعودية والخليج** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية .

ثانياً : الدراسات الجامعية :

- الخالدي ، حمد عدنان ، (2007) ، **التسلح الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي (1991-2006)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان .
- الدلابيج ، علي فايز يوسف ، (2011) ، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق** ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- السهلي ، خالد سعد ، (2012) ، **حرب الخليج الثالثة وانعكاساتها على دول الكويت** ، رسالة ماجستر ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- الشمري ، عبد المحسن لافي ، (2012) ، " **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدى الوحدة** " رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- المطيري ، (2011) ، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ، دراسة علمية ، جامعة الشرق الأوسط .
- المطيري ، وضحة ذيبان غنام ، (2011) ، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011** ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- هليل ، (2011) ، **العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)** رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .

ثالثاً : المراجع الالكترونية :

- البيان الختامي لمجلس التعاون لسنة 2011 للدورة 32 المنعقدة في الرياض ، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على شبكة الانترنت :
www.gcc-sg.org.com

- الحروب ، خالد ، (2003) ، **تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من الحروب التقليدية** ، مجلة كلية خالد العسكرية ، العدد 78 ، متوفر عبر :
www.kkmaq.gov.sa,Datail.asp
- مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، (2010) ، " إيران والخليج ... البحث عن المصالح المتبادلة والمخاوف الكامنة " عبر :
www.emasc.com
- نيشن ، (2010) ، الأقليات الشيعية " قنبلة موقوتة " في دول الخليج العربي ،العرب والعالم 2010/9/22 ميدل إيست أونلاين عبر :
www.yemennation

رابعاً : المراجع الأجنبية :

- Heydarian, Richard Javad , (2011) , “ The Economics of the Arab spring” foreign policy in focus .
- King Hamad Bin Isa Al-Khalifa, Washington Times “ stability is prerequisite For Progress “ 19-4-2011 .
- Savyon, Ayelet, (2002) Iran,s Armament – A Central Element in Establishing Itself as a Regional Superpower, Middle East, Media, Research, Institute, Inquiry and Analysis Series, No. 89, available.

الملاحق

النظام الأساسي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أن :

دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية .

وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها .

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين .

واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية .

واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها .

واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها .

وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى .

وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي : -

المادة الأولى

إنشاء المجلس :

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

المادة الثانية

المقر :

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة

اجتماعات مجلس التعاون :

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء .

المادة الرابعة

الأهداف :

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي :

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وجدتها .
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :

أ. الشئون الاقتصادية والمالية .

ب. الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

ت. الشئون التعليمية والثقافية .

ث. الشئون الاجتماعية والصحية .

ج. الشئون الإعلامية والسياحية .

ح. الشئون التشريعية والإدارية .

4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

المادة الخامسة

عضوية مجلس التعاون :

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4.

المادة السادسة

أجهزة مجلس التعاون :

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسة التالية :

1. المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .
2. المجلس الوزاري .
3. الأمانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية .

المادة السابعة

المجلس الأعلى :

1. المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول .
2. يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر .
3. يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء .
4. يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثامنة

اختصاصات المجلس الأعلى :

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي :

1. النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء .
2. وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها .
3. النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها .
4. النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها .
5. اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .
6. اقرار نظاك هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائه .
7. تعيين الأمين العام .
8. تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون .
9. اقرار نظامه الداخلي .
10. التصديق على ميزانية الأمانة العامة .

المادة التاسعة

التصويت في المجلس الأعلى :

1. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد .
2. تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية .

المادة العاشرة

هيئة تسوية المنازعات :

1. يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى " هيئة تسوية المنازعات " وتتبع المجلس الأعلى .
2. يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف .
3. إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى ، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات .
4. ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً .

المادة الحادية عشرة

المجلس الوزاري :

a. يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته لدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى .
b. يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر .
c. يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية .
d. يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثانية عشرة

اختصاصات المجلس الوزاري :

1. اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات .
2. العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
3. تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .
4. تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها .
5. إحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه .
6. النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى .
7. إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة .

8. بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
9. اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة .
10. التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله .
11. النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى .

المادة الثالثة عشرة

التصويت في المجلس الوزاري :

1. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد .
2. تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية .

المادة الرابعة عشرة

الأمانة العامة :

1. تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين .

2. يعين المجلس الأعلى الأمين العام مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
3. يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين .
4. يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري .
5. يكون الأمين العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له .

المادة الخامسة عشرة

اختصاصات الأمانة العامة :

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

1. إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون .
2. إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون .
3. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء .
4. إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري .
5. إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته .
6. إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون .
7. التحضير للاجتماعات وإعداد دول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات .

8. الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

9. أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري .

المادة السادسة عشرة

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء .

وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها .

المادة السابعة عشرة

الامتيازات والحصانات :

1. يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه .

2. يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة .
3. إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة .

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية .

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي :

1. يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام .
2. تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء ، لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها .

المادة العشرون

تعديل النظام الأساسي :

1. لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام .

2. يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل .

3. يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع .

المادة الحادية والعشرون

أحكام ختامية :

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري .

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)

بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 أيار 1981 ميلادية

من نسخة واحدة باللغة العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة – دولة البحرين – المملكة العربية السعودية – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت .